Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GRADUATE SCHOOL OF
BUSINESS LIBRARY

سعيد عبود السامرائي

اقتصاديات النمو العراقية

المكتبة المركزية
جامعة بغداد

اقتصاديات النفط العراقية

تاليف

سعيد عبود السامرائي

الطبعة الاولى

مطبعة الارشاد ـ بغداد
١٩٧٠

Business
HC
497
.I7
S 34

مقـــدمة

يحتل العراق المرتبة الاولى في قائمة الدول المنتجة للتمور التي تتصدر قائمـة الصادرات العراقية بعـد البترول • وتعتمد نسبة كبيرة من سكان البلاد في معيشتهم على التمور بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ورغم هذه الاهمية للتمور العراقية فانها لم تحظى بالاهتمام اللازم لدراستها دراسـة علمية تتناول الجوانب الاقتصادية المختلفة لها ، وهذا مما حداني الى وضع هذه الدراسة المركزة عن اقتصاديات التمور العراقية • وقد بينت في هذه الدراسة المشاكل والصعوبات التي تعترض صادرات التمور والظروف التي تحيط بتجارة التصدير ثم استعرضت محاولات العلاج لهذه المشاكل مع بيان الاساليب المقترحة لتنظيم هذه التجارة •

ولابد لي في الختام من ان اسجل شكري للدكتور بهاء شبر مدير عام مصلحة التمور العراقية لمراجعته مسودة هذه الدراسة وابداءه بعض الملاحظات عليها وتصحيحه بعض المعلومات وتداولي معه في بعض جوانبها ولي وطيد الامل في ان اكون قد وفيت الموضوع بعض حقه كما آمل ان يجد فيه القارىء الفائدة المرجوة والله سبحانه وتعالى يوفقنا جميعا •

المؤلف

سعيد عبود السامرائي

مايس ١٩٧٠

الفصل الاول

اهمية التمور في الاقتصاد العراقي

تعتبر التمور من أهم حاصلات العراق الزراعية والمورد الرئيسي لسكان المنطقة الجنوبية ، اذ يعتمد أكثر من سبع سكان العراق في معيشتهم على التمور بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالمزارعين والمنتجين والملاكين والعاملين في صناعة التمـــور وتجارتها كالمكبسين والتجـــار والمصدرين واصحاب وسائط النقـل وعمـال التلقيح والتركيس والقطف والكبس والتعليب والنقل والشحن . كما تحتل التمور المرتبة الاولى بين الصادرات بعد النفط ، وتشير الاحصائيات الى ان انتاج العراق يعادل ٤٠٪ من الانتاج العالمي كما وتشير تلك الاحصاءات[١] الى ان مجموع انتاج العالم من التمور يتراوح ما بين ٨٥٠ الف طن الى ١٫٢ مليون طن وان نصيب العراق يتراوح ما بين ٢٥٠ الف طن و٤٨٠ الف طن . وهذا معناه ان نسبة انتاج العراق بالنسبة للانتاج العالمي تبلغ ٢٥٪ . وهذه النسبة عالية سيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان كثيرا من البلاد المنتجة للتمور تستهلك جميع ما تنتجـه وأحيانا تستورد من الخارج لتسد مقطوعية حاجة استهلاكها المحلي .

انتاج التمور في العراق :

التمور من حاصلات العراق الصيفية وينتج العراق محاصيل أخرى

---

(١) مصلحة التمور العراقية ـ تقرير عام عن التمـور العراقية ـ ١٩٦٧ (ص ٤٣) .

وبلاد العراق أغنى البلاد التي اختصت بزراعة النخيل على الاطلاق ذلك لان ما يتطلبه النخيل من مناخ وتربة وماء يكون متوفرا كل التوفير في جميع مناطق العراق بأستثناء المنطقة الشمالية لاختلاف مناخها ولكونها منطقة جبلية لا تصلح لغرس النخيل • ومعدل انتاج التمور السنوي نحو ٣٥٠ ألف طن وقد يرتفع الحاصل السنوي في السنين الخصبة الملائمة الى نحو ٤٠٠ ألف طن وأكثر (وتقدر مساحة المنطقة الزراعية نخيلا ٣٧٤ر٢٤٥ جريب) (مساحة الجريب الواحد = ٣٩٦٧ مترمربع) ويختلف معدل ما ينتجه الجريب الواحد باختلاف المناطق التي تتباين فيها درجة خصوبة الارض ووفرة المياه والاشجار المزروعة •

وانتاج التمور في العراق يخضع الى العوامل التالية :ـ

١ ـ الظروف الطبيعية :

آ ـ رياح السموم الجافة في الصيف تسبب اضرارا بليغة جدا في التمور وخاصة الحلاوي منها من جراء تبخر الماء من الثمار الذي يؤدي الى نضجها قبل أوانها فتصبح قليلة الجودة وقليلة الوزن •

ب ـ العواصف الترابية : وهي تزيد الضرر الذي يسببه عنكبوت الغبار فتتلف كميات كبيرة من التمور في كل سنة خاصة تمور الخضراوي •

ج ـ زيادة المياه في فصل الربيع اذا كان مستوى الماء عاليا فهو يسبب أضرارا كبيرة في الفسيل المغروس حديثا والاشجار كما يضعف النخيل بصورة تدريجية من جراء تعفن قسم كبير من جذورها سنويا •

هـ ـ شح المياه في الصيف ـ وهو يضعف النخيل ويقلل انتاجه كما يسبب هلاك قسم كبير من الاشجار لانها تتطلب ريا مستمرا في الصيف •

٢ ـ الامراض والحشرات :

تصـــاب التمور والنخيل بآفات عديدة كخياس الطلع والحمـــيرة والخشف والمنوس والغبار والدوباس كمـــا تصاب التمور في المخـــازن بالتسوس وبحشرات متنوعة وهذه الآفات تعمل على تقليل الحاصل والحط من نوعيته وقد يصل أحيانا الى نسب فاحشة قد تأتي على أكثر من نصف الحاصل .

٣ ـ قلة العناية بخدمة النخلة :

وسببه يرجع الى جهل الزراع أو عسر ذات يده أو كلا السببين . ففي العناية لا تعطى النخلة العناية بها وبالتسميد وكميات السماد المناسبة والتلقيح وتخفيف الثمار وطريقة الأرواء .

ولبعض الزراع وخاصة الجنوبيين منهم الملم واسع في زرع النخيل وخدمته الا انه تعوزهم السيطرة على الأرواء الصحيح كما ان طريقتهم في التسميد وتجفيف الثمار وخدمة التربة تحتاج الى تحسين وتهذيب وهذا لا يأتي الا عن طريق الدراسة العلمية والبحث الدقيق للوصول الى الطرق الملائمة المناسبة وارشاد الزراع اليها .

مركز التمور في الصادرات العراقية :

تشكل التمور نسبة كبيرة في صادرات العراق الرئيسية (باستثناء البترول) وهي تحتل المرتبة الاولى في جدول الصادرات من حيث القيمة كما يتضح في الجدول رقم (١) فقد بلغت صادرات التمور خلال عـــام ١٩٦٨ حوالي ٦ر٤٤ مليون دينار أي بنسبة ٢٨٪ من مجموع قيمة صادرات العراق الكلية البالغة ٢٣ر٠٣ مليون دينار وذلك مقابل ٦ر٧٤ مليون دينار

أو بنسبة ٦ر٣٢٪ من مجموع صادرات العراق خلال عام ١٩٦٧ ومن ملاحظة تطور صادرات التمور خلال السنوات التي اعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يلاحظ تفوق التمور في مركزها النسبي في صادرات العراق . وهذا يعود الى أسباب عديدة أهمها التحسن الملحوظ في أسعار تصديرها نتيجة فتح آفاق جديدة لتسويقها وتصريفها ولا سيما نتيجة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية .

ويلاحظ ان صادرات التمور تخضع الى تقلبات الانتاج . وهذا يعني ان تصديرها يرتفع في المواسم الجيدة ولكنه ينخفض في المواسم التي يصاب فيها المحصول بآفات أو اصابة التمور المخزونة بالتسوس وبحشرات متنوعة . وفي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ انخفضت صادرات التمور انخفاضا كبيرا في عام واحد فقط هو عام ١٩٦١ وقد انخفضت تبعا لذلك قيمة المصدر بنسبة ٣١٪ عن العام الذي قبله وبلغت هذه القيمة ٨ر٢ مليون دينار ويعود ذلك الى تناقص الكمية المصدرة منه والتي لم تتجاوز ١٨٦ الف طن فقط بسبب انخفاض الانتاج في موسمي ٥٩/٦٠ و ١٩٦١/٦٠ ومع كل هذا فقد ظلت تجارة التمور تحتل المرتبة الاولى بين المواد المصدرة وتكون ٦ر٣٥٪ من مجموع الصادرات .

يصدر العراق ثلاثة مجموعات رئيسية من الصادرات الاولى صادرات زراعية رئيسية والثانية مواد أولية والثالثة حيوانات حية ورابعا مواد مصنوعة .

وتدخل التمور ضمن مجموعة الصادرات الزراعية الرئيسية وهذه المجموعة تشمل بالاضافة الى التمور ، الشعير والحبوب الاخرى والفواكه

والخضروات ومنتجات المطاحن وقد بلغت قيمة صادرات العراق من هذه المجموعة خلال عـام ١٩٦٨ حوالي ٧ر٥١ مليون دينـار تبلغ مجموع صادرات التمور وحدها ٦ر٤٤ مليون دينار • وهـذا يعني ان صادرات التمور تحتل مركز الصدارة في مجموعة الصادرات الزراعية الرئيسية •

وتتضمن المجموعة الثانية صادرات سلع مواد أولية كالقطن الخام والصوف الخام والجلود والبذور والمصارين وغيرها وقد بلغت صادرات هذه المجموعة خلال عام ١٩٦٨ حوالي ١ر٤٥ مليون دينار أي انها أقل من صادرات التمور في تلك السنة البالغ مجموع قيمتها حوالي ٦ر٤٤ مليون دينار • انظر جدول رقم (١) •

جدول رقم (١)

يبين اقيام الصادرات العراقية خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨

السلع الرئيسية المصدرة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
أولا ـ الصادرات الرئيسية					
تمور	٦ر١٥	٥ر٧٤	٦ر٤٧	٦ر٧٤	٦ر٤٤
شعير	٠ر٥٠	٢ر٢٢	٣ر٠٣	٠ر٢٨	٠ر٦٨
حبوب أخرى	٠ر١٦	٠ر٠٦	٠ر٧٧	٠ر٠٢	٠ر١١
منتجات المطاحن	٠ر١٧	٠ر١٢	٠ر١٤	٠ر٠٤	٠ر٠٥
فواكه وخضروات	٠ر١٥	٠ر٢٧	٠ر٢٦	٠ر٢٧	٠ر٢٣
المجموع	٧ر١٣	٨ر٤١	١٠ر٦٧	٧ر٣٥	٧ر٥١
ثانيا ـ مواد أولية					
قطن خام	٠ر٦٤	٠ر٨٣	١ر٢٣	٠ر٥٩	٠ر٨٨
صوف خام	١ر٨٤	١ر٧٣	١ر٦٧	١ر٣٣	١ر٢٣
جلود	١ر١٩	١ر٣٤	١ر٧٦	١ر٢٩	١ر٤٨
بذور	٠ر٣٩	٠ر٢٣	٠ر٤١	٠ر٦١	٠ر٤١
مصارين	٠ر٤٢	٠ر٥١	٠ر٦٠	٠ر٦٤	٠ر٤٨
عرق السوس	٠ر١٩	٠ر٣٤	٠ر٢٣	٠ر٣٢	٠ر٢٤
علف وتبن ونوى التمر	٠ر٥٤	٠ر٤٦	٠ر٣٠	٠ر١٨	٠ر٤٥
غيرها	٠ر٠٥	٠ر٠٨	٠ر١٣	٠ر١١	٠ر٠٢٤
المجموع	٥ر٢٦	٥ر٥٢	٦ر٣٣	٥ر٠٧	٥ر٤١

السلع الرئيسية المصدرة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
ثالثا ـ حيوانات حية					
خراف وماعز	—	—	—	—	٠ر٠١
حيوانات أخرى	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٢٥
المجموع	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٦
رابعا ـ مواد مصنوعة					
سمنت	١ر٩١	٢ر٢٧	٣ر٤٣	٥ر١١	٤ر٣٦
زيت الغاز	٠ر١٦	٠ر٤٨	٠ر٥٠	٠ر٤٤	٠ر٥٩
قار	٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر٤٢	٠ر٤٢	٠ر٣٨
دبس	٠ر٠٦	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٧	٠ر٠٨
تبغ وسيكاير	٠ر٠١	٠ر١٥	٠ر٠٢	٠ر١١	٠ر١٥
غيرها	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٦	٠ر٢٩
المجموع	٢ر٣٠	٣ر٢٤	٤ر٤٦	٦ر٢١	٥ر٨٥
سلع أخرى	٠ر٥٥	٠ر٩٠	١ر٧٣	١ر٩٨	٤ر٢٠
المجموع الكلي	١٥ر٢٩	١٨ر١٢	٢٣ر٢٤	٢٠ر٦٦	٢٣ر٠٣

المصدر : نشرة البنك المركزي العراقي (سلسلة جديدة)

والمجموعة الثالثة هي صادرات حيوانات حية واقيامها ضئيلة جدا لا تستحق الذكر • اما المجموعة الرابعة فهي صادرات مواد مصنوعة وقد بلغت صادراتها عام ١٩٦٨ حوالي ٥ر٨٥ مليون دينار وتشكل صادرات السمنت منها حوالي ٥ر١١ مليون دينار •

التوزيع الدولي لصادرات التمور :

كانت الهند حتى عام ١٩٥٨ تعتبر في طليعة الدول المستوردة للتمور العراقية الرخيصة الثمن • اما بعد هذا التاريخ فقد احتلت الصين الشعبية هذا المركز • وأصبحت الصين أكبر سوق لتصريف التمور العراقية ثم تليها الهند فالاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الاميركية ويليها في المرتبة الخامسة سيلان فالجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتحدة البريطانيـــة فالباكستان فكندا فالسودان •

وفي دراسة لبعض الاسواق التقليدية للتمور العراقية نجد ان الهند كانت ولا تزال أكبر سوق لتصريف التمور العراقية الرخيصة الثمن التي تشحن اليها بالسفن الشراعية • وتعتبر الولايات المتحدة الاميركية من أهم الاسواق العالمية لتصريف التمور المعبئة في الصناديق الخشبية فهي تستورد سنويا من أجود أنواع التمور الناتجة في لواء البصرة وتكون اقيامها أكثر من نصف اقيام التمور المصدرة الى البلدان الاخرى •

وتستورد الجمهورية العربية المتحدة سنويا التمور العراقية وخاصة نوع الزهدي منها المكبوس بالخصاف والمعبأ في أكياس وتتراوح قيمـــة الكميات التي استوردتها خلال السنين الاخيرة ما بين ١٣٠ الف دينار و٢٢٠ الف دينار •

ولغرض تنظيم تجارة التمور وتنسيق اسواقها الخارجية ومنع التزاحم بين انواع التمور في تلك الاسواق ، تصدر مصلحة التمور العراقية سنويا تعليماتها بتوزيع الاسواق بين التمور العراقية وبموجب هذه التعليمات فقد خصصت الاسواق التالية حصرا الى تمور الحلاوي والخضراوي والساير

أي تمور البصرة المحسنة الكبس : المملكة المتحدة البريطانية ـ الولايات المتحدة الاميركية كندا ، اتحـاد جنوبي افريقيا ، استراليا ، نيوزيلندا ، اليابان ، الاسواق الاوربية عدا ايطاليا • اما بالنسبة لتصدير تمور الديرى وخلال البريم والجبجاب فيبقى حرا كالسابق • اما تمور زهدي المنطقة الوسطى فقد حصرت اسواقها بالهند وسيلان والباكستان وعدن واليمن والجنـوب العربي والصومال وشرقي افريقيا وسوريا ولبنان ويجوز تصدير تمـور البصرة الى هذه الاسواق عند وجود طلب على ذلك واما اسواق الصين وروسيا فمخصصة لتمور المنطقتين الوسطى والجنوبية •

ومما تجدر ملاحظته هنا ان اسواق اوربا وامريكا واستراليا والصـين وروسيا وبقية الدول الاشتراكية محصورة بالمصلحة في حين ان اسـواق سيلان والصومال واليمن وعدن وحضرموت وارتيريا والحبشة والصومال الفرنسي وكينيا وتانزانيا وموزمبيق والملايو من الاسواق المحصورة ببعض التجار وتقوم المصلحة سنويا بحصر هذه الاسواق بالمصدرين العراقيين عن طريق تعهدهم بتصدير أكبر كمية ممكنة والهدف من وراء ذلك تنشيط التصدير ومنع التنافس والمضاربة الضـارة بين التجار على بعض الاسواق الخارجية وما يؤدي ذلك الى تردي النوعية وتدهور السعر •

انتاج التمور في العراق :

ينتج التمر في العراق من بساتين كبيرة المساحة أو صغيرة • ومن النادر أن ترى نخلة قائمة بمفردها الا في حدائق البيوت •

ولتعمير بستان تنبغي أولا ملاحظة ان يكون الماء متوفرا لريه • وبعد أن تطهر أرضه من الاعشاب والحشائش وتعد للغرس ، تقسم حقـولا

(مداور ، مفردها مدور) وتفصل بين الواحد منهـــا والآخر (بتون) (مروز أو روفات) للسير عليها • ثم تقسم الحقول (الواحا أو بيوتا) (بشاتيك مفردها بشتكة أو شكل مفردها شكلة) • ويروى البستان جدول رئيسي يسمى (الأبى) وتتفرع منه جداول من الدرجة الثانية تمتد بين الحقوق وتسمى دوابر (مفردها داير) • وتتفرع من الدوابر جداول اصغر تمتد بين البشاتيك لريها ، وتسمى (أصابع أو مخالب) •

وتغرس الفسايل على جوانب البشاتيك على مسافات تبلغ نحو ٤ ـ ٦ أمتار بين الواحد منها والآخر • وتغرس على جوانب المروزات أشجار الفاكهة • أما البشاتيك ، بين النخل ، فترى أحيانا مزروعة أيضا بأنواع من أشجار الفاكهة وترى أحيانا مزروعة بأنواع من الخضروات أو البقول أو الحبوب أو البرسيم الحجازى • كما ترى أحيانا أخرى تجمع بين النخل وبين أشجار الفاكهة وبين واحد أو آخر من الغلات الاخرى الحقلية • ويكثر وجود الخضروات في البساتين القريبة من المدن • ويكثر البرسيم الحجازى في بساتين البصرة وتشتهر بساتين لواء ديالى بالبرتقـــال حتى لتفوق شهرة برتقالها على شهرة نخيلها ، كما تشتهر بالرمان (في شهربان) وتشتهر بساتين كربلاء بأنواع من البرقوق وبالرمان أيضا • اما بساتين بغداد فتشتهر بالمشمش وأنواع من البرقوق وبعض انواع الموالح (النارينج) كما تشتهر بالعنب (بساتين بلد) •

وعندما يكون البستان صغير المساحة ، وصاحبه من الزراع ، فانـه يقوم عادة بنفسه وبمساعدة بعض افراد عائلته ، أو باستئجار عامل أو أكثر كل الوقت أو بعضه لأداء العمليات التي يتطلبها البستان في مقابل أجر متفق عليه •

اما اذا كان صاحب البستان ، لسبب أو لآخر ، لا يستطيع ان يستغل بنفسه بستانه سواء أكان صغير المساحة أم كبيرها ، فانه يعطيه لشخص يتولى أمره يسمى (التعاب) في مقابل نصيب من الناتج يحدد وفق نظام (التعبات) المتعارف بين الزراع • وقد يكون نصيب التعاب من التمر والمنتجات الثانوية (السعف والليف •• الخ) فقط ، وقد يكون منها ومن الغلات الثانوية الاخرى (الخضروات والفواكه ••• الخ) وقد يكون نصيبه ملكية نسبة معينة من النخل ، أو منه ومن أشجار الفواكه أو منهما ومن الغلات الحقلية الاخرى • كما قد يكون ملكية جزء من البستان وله الحق في تسجيل ملكيته في دائرة التسجيل (الطابو) • والعادة أن يأخذ صاحب البستان ¼ الناتج أولا ويعرف بحق (الرقبة) أي حق الملكية • ويأخذ التعاب ¼ الباقي أجرا لتعبه وخدمته •

وتنتج بساتين العراق أصنافا كثيرة من التمر يقدر مجموع عددها بنحو ٤٥٥ صنفا • ولكن معظم هذا العدد الكبير من الانواع المجهلة (ادجال) بينما يسود ثلاثة أصناف أو أربعة ، ومن بينها يعتبر صنفا الخضراوي والحلاوي أفخر الاصناف التجارية • ويقدر الانتاج الكلي من التمر في العراق بنحو ٣٥٠ر٠٠٠ طن سنويا •

ويزيد هذا الانتاج عن الاستهلاك المحلي ويصدر منه قسم كبير سنويا • ويقدر الاستهلاك المحلي بنحو ١١٠ر٠٠٠ طن • يستهلك بعضه غذاء مباشرا ، خلالا كان أم رطبا أم تمرا • اما البعض الآخر فمنه نحو ١٥ر٠٠٠ طن تعصر دبسا ونحو ١٠ر٠٠٠ طن تقطر عرقا أو كحولا •

اما ما يصدر ، فمنه ما يعبأ في صناديق من الخشب أو الكرتون

محشوا باللوز أو الجوز أو غير محشو ، ومقسما قطعا مغلفة تغليفا جيدا بورق السلوفان • ومنه ما يكبس أبراشا (خصافات أو حلان) من الخوص ، أو صفائح (تناكات) من القصدير ، أو في جلود الماعز والغنم • ومنه الانواع الجافة التي تعبأ عادة في أكياس •

وتجرى عمليات التعبئة بصورها تحت اشراف مصلحة التمور العراقية في مكابس بعضها دائم وبعضها مؤقت • ومنها ما هو قديم تمارس فيه بالآلات • وتوجد المكابس في كل مناطق الانتاج • ويبلغ عدد مكابس التمور الاهلية في العراق حوالي ٢٥٠ مكبسا منها حوالي ٨٥ مكبس في البصرة والباقي في المنطقة الوسطى في بغداد والحلة وبعقوبة وكربلاء والشامية وهي مكابس مؤقتة تعمل خلال موسم التمور • وتقوم هذه المكابس الحديثة بغسل التمور وتنقيتها وتصنيفها وتطريتها وتعقيمها وكبسها وتعليبها وتبخيرها • « ولقد تم تشغيل مكابس المصلحة الحديثة في البصرة والمكونة من أربعة وحدات كبس متكاملة لاول مرة بعد تعطيل هذه المكابس لعدة سنوات وكبست كمية تجاوزت الالف طن من تمور البصرة لغرض صفقة روسيا »[1] والجدير بالذكر ان اصحاب المكابس الاهلية البالغ عددها حوالي ٨٥ مكبسا قد ساهموا في عرقلة عمل المكابس الحكومية المذكورة وذلك اعتقادا منهم بان عملها سيقضي على مكابسهم علما بان هذه المكابس ليست آلية كالمكابس الحديثة التي شيدتها المصلحة •

---

(١) الدكتور بهاء شبر ــ التمور العراقية واقعها ومشاكلها والحلول المقترحة لها (ص ٢) : تقرير مقدم الى المؤتمر الاول للزراعيين العراقيين ٧ ــ ١١ كانون الثاني ١٩٦٩ •

التوزيع الجغرافي للنخيل وأنواع التمر في العراق

١ ـ التوزيع الجغرافي للنخيل :

يقدر عدد النخل في العراق ، كما سبقت الاشارة ، بأكثر من ٣٢ مليون نخلة مثمرة وغير مثمرة ٠

ويقدر عدد المثمر منها بنحو ٢٤ر٢٣ مليونا (الجدول ٢) أي تبلغ نحـــو ٧٦٪ وبأستثناء نحو ٥٦ر٤٠٠ نخلـــة ٠ تنمو في لواء كركوك ونحو ٤٠٠ر٠٠٠ تنمو في لواء الدليم الذي يمتد على جانبي الفرات من مقابل بغداد الى حدود القطر السوري ، فان الباقي الذي تبلغ نسبته نحو ٩٩٪ ينمو في الوية القسم الوسط والجنوبي من العراق ٠ أي من لواء بغداد الى لواء البصرة ٠

جدول رقم (٢)

يبين عدد النخيل في العراق

وفيما يلي جدول بعدد النخل في العراق حسب احصاء عام ١٩٥٢ ٠

اللـواء	عدد النخل المثمر	عدد النخل غير المثمر	المجموع	النسبة المئوية
البصرة	١٣٢٣٦٢١٢	١٦٣٥٦٠	١٣٣٩٩٧٧٢	٤١ر٨٠
المنتفك	٢١٥٥٢٢٩	٥٥٤٣٩	٢٢١٠٦٦٨	٦ر٩٠
الديوانية	٣٤٠٣٤٤٢	٧٦٦٤٣	٣٤٨٠٠٨٥	١٠ر٨٥
الحلـة	٤٦٧٤٥١٨	٧٥٣٤٤	٤٧٤٩٨٦٢	١٤ر٨٢
كربلاء	١٨٢٩٣٢٤	٤١٥١٥	١٨٧٠٨٣٩	٥ر٨٤
الرمادي	٥٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١ر٨٧
العمارة	٢٧٠٥٧٦	٣١٥٣٤	٣٠٢١١٠	٠ر٩٤

الكوت	٣٧٧٣٩٠	١١٢٢	٣٧٨٥١٢	١ر١٨
بغداد	٢١٩٠٣٦٩	٢٠٥٢١	٢٢١٠٨٩٠	٦ر٩٠
ديالى	٢٧٦٠٣٣٦	٣٧٣٢٦	٢٧٩٧٦٦٢	٨ر٧٢
كركوك	٥٦٠٩١	٣١٠	٥٦٤٠١	٠ر١٨
	٣١٥٤٣٤٨٧	٥١٣٣١٤	٣٢٠٥٦٨٠١	١٠٠

المصدر – تقرير عام عن مصلحة التمور العراقية (ص ٤٤) .

ويتضح من الجدول المذكور ما يلي :

١ – يوجد النخل في احد عشـــر لواءاً من الوية العراق الاربع عشرة .

٢ – ان البصرة هي الاولى في عدد نخيلها ففيها ١٣ر٤ مليون نخلة من مجموع ٣٢ر٢ مليون نخلة في العراق كله (بنسبة ٢٢٪ تقريبا) كما ان فيها ٤٥٪ من نخل العراق المثمر و٣٤٪ من نخل العراق الفحل .

٣ – ان لواء الحلة يلي البصرة مباشرة في عدد النخيل اذ فيه زهاء ٤ر٧٥ مليون نخلة تليها الديوانية وفيها ٣ر٥ مليون ثم ديالى وفيها زهاء ٢ر٨ مليون .

٤ – يكاد يتساوى عدد النخيل في كل من بغداد والناصرية وتلي كربلاء في المرتبة السابعة .

٥ – اما الرمادي والكوت والعمارة فهي أقل الالوية من حيث عدد النخيل حيث يوجد في كل منها ما يتراوح بين ثلث الى ثلثي مليون نخلة .

٦ – وتأتي كركوك في المرتبة الاخيرة وفيها زهاء ٦٥ الف نخلة

ليست من النخيل التي تعطى ثمرا جيـــدا سواء من حيث الكميـــة أو النوعية[1] .

ولا توجد البساتين في هذه الالوية مبعثرة اينمـــا رغب الناس في غرسها ، وانما توجد في الواظع متركزة ، ١ـ على ضفاف الانهار والجداول الطبيعية وقنوات الري القديمة . وذلك ، (آ) لان عليها توجد اقدم مراكز العمران في العراق واكبرها اهمية واكثرها عددا . (ب) لان للنخل مجموعة جذرية ضخمة ، فتعمل على الامساك بتلك الضفاف وتقويها ضد طغيان مياه الفيضانات . ومن المعروف ان العراق بلد الطغيان دائما . (جـ) ولان تربتها حسنة الصرف وهـذه التربة ، كما سبقت الاشـارة هي أفضـل أنواع التربة ملاءمة للنخلة ، (د) ولان النخل يستطيع بجذوره ان يحصل على الرطوبة الضرورية التي يحتاج اليها في وقت الانخفاض ، في فصل الصيف ، من الماء الشعري المتصاعد من ماء النهر في تربة الضفاف من جهة أو من ماء الرشح المنصرف من الضفاف الى المجرى المنخفض من جهة أخرى .

وللأسباب المتقدمة كانت منطقة شط العرب فيما بين القرنة وبين الفاو أكثر جهات العراق نخلا لانها تتضمن ، فضلا عن ضفاف الشط نفسه التي التي تمتد مسافة نحو ١٨٠كم . ضفاف عـــدد كبير من الجداول المتأثرة بحركات المد والجزر تخرج منه الى جانبيه .

كما كانت الوية وادي الفرات أكثر نخلا من الوية وادي دجلة . لانها تتضمن بجانب ضفاف شط الفرات وشط الحلة ضفاف عدد كبير من

---

(٢) تقرير عام عن التمور العراقية ـ مصلحة التمور العراقية بغداد ١٩٦٧ (ص ٤٤ ـ ٤٥) .

الافرع والقنوات • بينما لا توجد لنهر دجلة افرع أو تخرج منه قنوات حتى مدينة الكوت • وفضلا عن ذلك فان ضفافه في بعض أجزائه واطئة ، غير واضحة المعالم ، تبدو محددة للمجرى في وقت الانخفاض ولكنها تغمر بالماء في وقت الارتفاع • حقيقة يخرج منه اسفل الكوت ، في لواء العمارة عدد من الافرع كالبيتره والكحلاء والمشرح وغيره ، وكان ينبغي بموجبها ان يكون هذا اللواء منتجا للتمر على نطاق اوسع مما هو الآن • الا ان هناك سببا يرجع اليه على ما يبدو قصوره في الانتاج • ذلك ، هو ان ارضه كلها أو معظمها مملوكة باللزمة • بمعنى ان الزراع يملكون فقط حق سكناها وحق زراعتها نظير اجر يدفعونه الى الحكومة بالاضافة الى الضرائب والرسوم العامة • ويجوز لهم أن يغرسوها بالنخل والاشجار المثمرة الاخرى ، ولكن ما يغرسونه يكون تابعا للارض وليس ملكا لهم • وقد تجد الحكومة مبررا أو آخر يعطيها الحق في انتزاع الارض التي غرسوها من ايديهم •

ويكثر النخيل كذلك في لواء ديالى لنفس الاسباب • لانه يتضمن ضفاف نهر ديالى نفسه كما يتضمن ضفاف ستة جداول أخرى هي الخالص، وكنعان (مهروت) ، والروز ، وخراسان ، والمقدادية ، ثم الهارونية •

٢ ـ في مناطق الواحات عند حافة الصحراء ، كواحتي شتاته ، والرحالية ، لانها تكون أسواقا للبدو • ومن المعروف ان البدو يعتمدون في غذائهم بدرجة كبيرة على التمر واللبن • كما يوجد مثل ذلك أيضا في مناطق المراوح الفيضية عند سفوح هضبة ايران ، حيث تكون مندلي وبدرة ، وغيرهما أسواقا لرعاة تلك السفوح •

٣ ـ على ان التركز يوجد في كل مكان تقريبا ، حول مراكز العمران الكبير منه والصغير • لان العراق يكون شديد الحرارة في فصل الصيف ، كما انه معرض في القسم الاكبر من السنة لسحب من الغبار • وتوفر زراعة النخل في الحدائق وحول المدن والقرى للناس الكثير من الظل ، كما تضعف تأثير الغبار عليهم •

واصناف التمر في العراق كثيرة جدا كما سبقت الاشارة • ولكن الاصناف التجارية منها سبعة فقط ، يقدر عدد نخيلها بنحو ٧ر٨٣٪ من المجموع العام للنخل المثمـــر • وهي الزهدي والساير ، والحلاوي ، والخضراوي ، والديري ، والجبجاب ، والابريم • والاربعة الاولى منها من الانواع (نصف جافة) • اما الثلاثة الاخيرة فمن الانواع الجافـــة (صلبة) •

ويشغل الزهدي المركز الاول بتفوق بينها حيث تبلغ نسبته نحـو ٧ر٤١٪ وتوجد اوسع بساتينه في ألوية الحلة والديوانية وديالى وبغداد وكربلاء • وتقدر نسبة لواء البصرة بنحو ٦ر٢٪ • ونسبة الوية وادي دجلة بنحو ٢ر١١٪ بينما تقدر نسبة الوية وادي الفرات بنحو ٩ر٢٧٪

ويشغل الساير المركز الثاني بنسبة تبلغ نحو ٣ر٢٢٪ • وتوجـد اوسع بساتينه في لواء البصرة بتفوق كبير ، حيث تبلغ نسبته نحو ٢٠٪ • بينما تبلغ نسبته في وادي الفرات ، وكلها تقريبا في لواء المنتفك ، نحـو ٩ر١٪ ، وتبلغ في وادي دجلة وكلها تقريبا في لواء ديالى ، نحو ٤و٪ •

ويشغل الحلاوي المركز الثالث بنسبة تبلغ نحو ٦ر١٣٪ • ويوجد كله تقريبا في لواء البصرة •

ويشغل الخضراوي والأنواع الثلاثة الأخرى الجافة نسبا صغيرة • فتبلغ نسبة الخضراوي ٨ر٢٪ • ويوجـــد معظمها (نحو ٣ر٢٪) في لواء المنتفك من الوية الفرات • بينما تبلغ نسبة لواء البصرة ٤و٪ • ونسبة وادي دجلة (ديالى وبغداد) نحو ١و٪ •

اما الانواع الثلاثة الجافة فتوجد كلها تقريبا في لواء البصرة ، وتبلغ نسبتها نحو ٣ر٣٪ يشغل الديري منها نحو ٢٪ • ويشغل الجبجاب نحو ٩ر٪ • ويشغل الابريسم نحو ٤ر٪ • وبعبارة أخرى يتضمن لواء البصرة نحو ٤٠٪ من مجموع النخل ذي القيمة التجارية • ويتضمن الوية وادي الفرات نحو ٣٢٪ منه • بينمـــا تتضمن الوية وادي دجلة نحو ٧ر١١٪ فقط • اما الباقي ونسبته ٦ر١٦٪ ففي الوية ديالى وكركوك • انظر جدول رقم (٣) •

جدول رقم (٣)

يبين انتاج التمور حسب أنواعها وكمياتها ومناطق انتاجها

على أساس معدل الانتاج البالغ (٣٥٠) ألف طن

	الزهدي	السایر	الحلاوي	الخضراوي	بريم وجبجاب	انواع أخرى	المجموع
البصرة	٩٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٦٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٩٥٫٠٠٠
الناصرية	٩٫٠٠٠	٤٫٠٠٠	—	٣٫٠٠٠	٣٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	١٦٫٠٠٠
العمارة	٢٫٧٥٠	—	—	—	—	٠٫٢٥٠	٣٫٠٠٠
الكوت	٠٫٧٥٠	—	—	—	—	٠٫٢٥٠	١٫٠٠٠
الديوانية	٥٦٫٠٠٠	—	—	—	—	٢٫٠٠٠	٥٨٫٠٠٠
الحلة	٨٦٫٠٠٠	—	—	—	—	٢٫٠٠٠	٨٨٫٠٠٠
كربلاء	٥٢٫٥٠٠	—	—	—	—	١٫٥٠٠	٥٤٫٠٠٠
بغداد	**١٤٫٠٠٠**	—	—	—	—	١٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠
ديالى	١٣٫٠٠٠	—	—	—	—	٢٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠
الرمادي	٤٫٠٠٠	—	—	—	—	١٫٠٠٠	٥٫٠٠٠
	٢٤٢٫٠٠٠	٤٤٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠	٨٫٠٠٠	٩٫٠٠٠	١٧٫٠٠٠	٣٥٠٫٠٠٠

المصدر ـ تقرير عام عن التمور العراقية ـ اصدرته مصلحة التمور العراقية سنة ١٩٦٧ (ص ٤٩)

الفصل الثاني

صادرات التمور والمشاكل التي تعترضها

كانت التمور منذ اقدم العصور ولا تزال حاصلا تميز العراق بانتاجه حتى قدر المعدل السنوي لكمية التمور العراقية التي استوعبتها الاسواق الخارجية بعد الحرب العالمية الاولى بنحو أربعة امثال مما استوعبته هـذه الاسواق من تمور كل البلاد المنتجة للتمور .

وتنقسم أنواع التمور المعدة للتصدير من حيث قيمتها التجارية الى المجموعات الرئيسية الثلاث التالية :

أولا ـ الحلاوي والخضراوي والساير وهي الانواع الاعلى نوعـا وسعرا وتنتج أغلبها في البصرة وتكبس هذه الانواع بعناية في صناديق من الخشب أو في علب من الكارتون أو السيلوفين وتستهلك في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا واوربا الغربية (عدا ايطاليا) وجنوبي افريقيا واستراليا ونيوزيلندا والاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية الاخرى كفاكهة غالية الثمن .

ثانيا ـ الزهدي وهو أكثر التمور المصدرة اذا اخذ كل نوع من الانواع الاخرى بمفرده كما انه النوع الغالب انتاجه في غير لواء البصرة ، ويكبس في أوعية من الصفيح أو الخوص أو الجلد والاكياس ويستهلك في الصين والهند وامارات الخليج كمادة غذائية رخيصة على الاكثر . ويصدر أيضا بالصندوق والباكيت (كبس محسن) الى روسيا وبلغاريا .

ولم تكن مشاكل تجارة تصدير التمور بأنواعهـا المختلفة مشاكل خطيرة قبل الحرب العالمية الاولى وانما أصبحت كذلك بعد تلك الحرب

وظلت تتفاقم وتتكاثر سنة بعد سنة حتى وصلت الذروة في سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨ واصبح مجموعها معضلة عويصة لم يتصرف لمثلها أي حاصل عراقي كما سيتضح فيما بعد .

كمية الصادر من التمور العراقية :

تقدم ان العراق هو أهم المصادر التي تجهز الاسواق العالمية بالتمور اذ يسد الانتاج نحو من ٨٠٪ من مجموع طلبها ومثل هذا الامتياز الذي اسبغته الطبيعة على العراق ينطوي مقابل منافعه على مخاطر فهو يحمل العراق زحم الرسوم والقيود الكمركية على وجه لم يكن ليتحمله لو شاركته في التصدير دول عديدة اذ تسند تجارة الحاصل حينذاك مجموعة يعتد بها من قوى المساومة دون زيادة الرسوم والقيود في الدول الاخرى .

ويلاحظ بالاضافة الى ذلك ان عرض التمور العراقية للتصدير قد زاد بعد الحرب العالمية الاولى فقد اغرت الارباح العالية التي تيسرت في السنوات القليلة التالية لتلك الحرب زراع التمور على زيادة النخيل في كل وحدة قياسية من الارض بعد أن كانوا يتجنبون ذلك حرصا على صنف الحاصل كما ان الاستهلاك المحلي للتمور قد تضاءل فحلت محلها كفاكهة لدى سكان المدن طائفة من الفواكه الاخرى وقل استهلاك الفلاحين لها كمادة غذائية .

مميزات التمور الخاصة :

للتمور ـ باعتبارها مادة غذائية طلب مرن فهي شديدة التأثير بارتفاع اسعارها . وبانخفاض الدخل الفردي في البلاد المستهلكة ، كما انها بهذا الاعتبار كثيرة التعرض لقيود الاستيراد التي زادت زيادة ملحوظة بعد

الحرب العالمية الاولى وتضاعفت بعد ازمة ١٩٢٩ فضلا عن انها قد تعرضت لمنافسة ضروب شتى من الحلويات ولمنافسة فواكه افريقيا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة التي صارت تصل مختلف الاسواق بالسرعة المطلوبة .

والتمور الى جانب ذلك سلعة سريعة التلف نسبيا يتعذر بغير وسائل الخزن الحديثة الاحتفاظ بها أكثر من شهور قليلة . وهذه الصفة خطيرة الاثر في اسعار الاسواق الداخلية والخارجية وفي أجور النقل البحري وفي كفاءة الكبس اذ تستتبع النتائج التالية :

أولا ـ اسراع المنتجين الى التخلص من حاصلاتهم وكثيرا ما يؤدي ذلك (وقبل قيام مصلحة التمور العراقية) بشراء كافة ما يتيسر من الانتاج السنوي لتمور البصرة من أنواع الحلاوي والخضراوي والسار والزهدي كما ان الجمعية التعاونية لمنتجي تمور زهدي المنطقة الوسطى كذلك مخولة باستلام تمور الزهدي من المنتجين بالاسعار الرسمية المقررة كل سنة والى ان يفيض العرض على الطلب أثناء الموسم في أسواق البصرة وفي الاسواق الخارجية ولا سيما سوق الهند فتنخفض الاسعار وترتفع أجور الشحن البحري .

ثانيا ـ ضياع بعض الصفقات في الاسواق البريطانية والاوربية والامريكية فقطف التمور وتعبئتها يتمان عادة بين آب وتشرين الاول ، ويستغرق النقل البحري والتفريغ والاجراءات الكمركية واعادة التصدير والتوزيع على تجار الجملة والمفرد مدة قد لا تتجاوز شهرين ويترتب على ذلك ضياع فرص للبيع قبل عيد الميلاد وهو احسن مواسم استهلاك الانواع العليا من التمور .

ثالثا ـ قصر مدة الكبس وما يستتبعه ذلك من صعوبة تحقيق تعبئة مثلى فالكبس على نطاق واسع ثلاثة أشهر من كل سنة يدعو الى حشد نحو من ٥٠ الف عامل من لوائي العمارة والمنتفك ، ومن المتعذر ان يسمى هؤلاء عمالا متخصصين أو ان تفرض عليهم رقابة مجدية ، كما ان المكابس العديدة التي يعملون فيها لا يمكن ان تشيد الا بوسيلة قليلة التكاليف ما دامت لا تستعمل غير فترة قصيرة .

ظروف تجارة التمور

احاطت بتجـــارة تصدير التمور ظروف خاصة اضعفت من مركز المنتجين واوهنت قدرتهم على المساومة وقد تفاقم أثر هذه الظروف بعد ازمة ١٩٢٩ حتى آل الامر بسوق التمور في موسمي ١٩٣٧ و١٩٣٨ الى ما يشبه الفوضى وأهم هذه الظروف ما يلي :

أولا ـ كثرة عدد المنتجين وانخفاض كفاءتهم في السابق ، فمنتجوا لواء البصرة وحده نحو ستة آلاف منتج وهم الى كثر عددهم بعيدون عن التعاون بحيث يندر اتفاقهم على أمر يلائم مجموع مصالحهم فضلا عن انهم يعتمدون على التمور وحدها كمصدر للدخل فـــلا يكادون يستثمرون أراضيهم المغروسة نخلا أي حاصل آخر ولذلك فهو بحكم وضعهم المالي عند حلول الموسم مضطرون الى قبول أي سعر معروض . اما الان فان الوضع يختلف تماما عن السابق فمنذ سنوات عديدة انتظم منتجوا تمور زهدي المنطقة الوسطى في جمعية تعاونية قدمت خدمات كبيرة للمساهمين بها.

وبقي منتجوا تمور البصـــرة بدون جمعية تعاونية يستطيع المنتج بواسطتها الحصول على الفائدة الفعلية المتوخاة من تحديد الاسعار العالية

لشراء تمور البصرة ولم يستطع التخلص من استغلال الوسطاء والدلالين واسلوب البيع على الاخضر • ولقد حددت أسعار شراء التمور من قبل الحكومة وتنقسم أسعار التمور العراقية الى قسمين رئيسيين : يتضمن القسم الاول أسعار شراء التمور من المنتجين ، ويتضمن القسم الثاني أسعار بيع التمور الى الاسواق الخارجية •

١ – أسعار شراء التمور من المنتجين :

وتتضمن هذه الاسعار نوعين من التمور كما يلي :

أ – أسعار التمور المحتكرة : وتتضمن التمور المشتراة من قبل شركة تجارة التمور العراقية وهي الحلاوي والخضراوي والساير والزهدي الناتجة في لواء البصرة وتمور زهدي الفرات المشتراة من قبل الجمعية التعاونية لمنتجي المنطقة الوسطى وتحدد هذه الاسعار سنويا وفقا للقانون •

ب – التمور الحرة : وتتضمن أنواع البريم والجبجاب والديري وتمور الناصرية والعمارة والانواع الاخرى غير المحتكرة • ويتم تحديد أسعار شراء هذه التمور من قبل لجان خاصة تؤلفها مديرية الواردات العامة •

٢ – اسعار بيع التمور على الاسواق الخارجية :

وتنقسم هذه الاسعار الى قسمين رئيسيين ، القسم الاول يتضمن أسعار البيع التي تحددها مصلحة التمور العراقية وشركة تجارة التمور العراقية والقسم الثاني يشمل أسعار بيع التمور المصدرة من قبل التجار •

ففيما يتعلق بأسعار البيع المقررة من قبل المصلحة والشركة : تقوم وفود مشتركة من المصلحة وشركة تجارة التمور العراقية بزيارة عدد من

الأسواق العالمية التقليدية حيث تقوم بعقد صفقات بيع التمور عليها ، وفي ضوء الاسعار المتفق عليها في المقاولات المعقودة ، وفي ضوء المقابليات الشرائية واستيعاب الاسواق ومستوى أسعار المواد الغذائية المماثلة تقرر المصلحة وشركة تجارة التمور العراقية أسعار بيع التمور المصدرة من قبلها وذلك بالنسبة الى أنواعها واشكال كبسها المختلفة .

اما فيما يتعلق بأسعار التمور المصدرة من قبل التجار ، فان أسعار بيع التمور المصدرة من قبل التجار تحدد من قبلهم وهي تتغير تبعا لقاعدة العرض والطلب وحسب توفر الانتاج وقلته وعند ابتداء الموسم أو نهايته . وبالنسبة الى تمور الحلاوي والخضراوي والساير والزهدي فان أسعار بيعها من قبل التجار تقارب أسعار البيع المقررة من قبل المصلحة وشركة تجارة التمور العراقية . اما اسعار بيع التمور غير المحتكرة وهي البريم والجبجاب والديري وخضراوي الناصرية والاسطه عمـــران والادكال فتحدد أسعار بيعها لاغراض التحويل الخارجي من قبل لجنة دائمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل احدهم البنك المركزي العراقي في البصرة ويمثـل الثاني مصلحة التمور العراقية ويمثل الثالث غرفة تجارة البصرة[1] .

ثانيا ـ كثرة عدد صغار الوسطاء فمواسم التمور ولا سيما الحسن منها تدفع بالكثير الى ممارسة السمسرة دون ان يكونوا اكفاء لها فتؤدي عروضها المتباينة والنسب المتفاوتة التي يتقاضونها الى اضطراب الاسعار والى ضياع نسبة من الارباح على المنتجين .

---

(١) تقرير عام عن التمور العراقية ـ اعداد مصلحة التمور العراقية بغداد ١٩٦٧ (ص ٧١ـ٧٢) .

ثالثا ـ سيطرة شركات التصدير ، فتجارة تصدير التمور كانت قد خضعت قبل سنة ١٩٣٩ لحالة شبه احتكار فعلي اذ تقاسمها عدد قليل من شركات وافراد لم يترددوا في انزال افدح الخسائر بمن تحدثه النفس بالخروج من سلطانهم وقد بلغ من تآمر هؤلاء ان فقدت أسواق الشراء في الداخل واسواق البيع في الخارج أكثر مزايا السوق الحرة وظل هذا التآمر على وضوح معالمه ناقص البراهين بالنسبة للحكومة العراقية حتى اثبتته (لجنة التجارة التعاهدية) الامريكية في حكم لها سنة ١٩٤٠ .

رابعا ـ سيطرة سوق لندن في السابق على جزء كبير من تجارة تمور العراق فلقد كانت بريطانيا منذ أيام العثمانيين أهم البلاد المستوردة للاصناف العليا من التمور ثم بقيت في مركزها حتى نافستها الولايات المتحدة في السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية فكانت لندن مركزا يوزع بعض التمور المستوردة على الاسواق المحلية في بريطانيا ويعيد تصدير البعض الآخر الى اوربا والولايات المتحدة .

ولم تكن التجارة في هذا السوق تجارة حرة بالمعنى الصحيح اذ كانت خاضعة لسلطان هيئات معينة كثيرا ما حددت العرض وتلاعبت بالاسعار حفظا لصالح أعضائها .

المستوردون والوسطاء والمشترون ، وقد نظم العمل بين هذه الفروع بحيث يتحتم على الفرع الثالث أن يشتري من الفرع الاول بواسطة الفرع الثاني ، وفي نطاق من التعاون يضمن مصالح الجميع وينميها ، وللجمعية أعضاء من كبار المشترين في بريستول ومانشستر وليفربول وكثيرا ما شكا من لا تضمهم هذه الجمعية من التجار البريطانيين بانها تقفل الاسواق

في وجوههم .

ولو القينا نظرة على صادرات التمور العراقية خلال العشر مواسم الاخيرة ، أي خـــلال الفترة ما بين ١٩٥٩/٥٨ - ١٩٦٨-٦٧ لرأينا ان صادرات التمور قد تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض وان الاتجاه العام لهذه الصادرات قـــد حافظ على مستواه فباستثناء موسم ٥٩/٥٨ تذبذبت الصادرات ما بين ١٧٦ر٠ الف طن و ٢٥٢ر١ الف طن أي بمعدل تغير سنوي قدره حوالي ٨ر٤ الف طن . ولقد كان من المفروض ان ترتفع الصادرات خلال هذه الفترة بفضل الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق خلال هـــذه الفترة مع بعض الدول الاجنبية ولا سيما بلدان المعسكر الاشتراكي وان كانت تنص كلها على زيادة صادرات التمور ولكن النتائج كانت معكوسة لما كان متوقعا . فما هي أسباب ذلك ؟

في الواقع ان هناك عدة أسباب حالت دون زيادة المصدر من التمور العراقية يمكن ان نجملها بما يلي :

أولا ـ ظهور عدد كبير من الدول المستقلة حديثـــا ولا سيما في افريقيا ، وقد بدأت هذه الدول بانتهاج سياسة اقتصادية تهدف الى حماية الثروة القوميـــة والانتاج القومي والعمل على تطـوير اقتصادياتها ولذلك بدأت بعض هذه الدول بتقليص استيراداتها من التمور العراقية باعتباره من السلع الغـــذائية الممكن الاستعاضة عنهـــا بالمنتجات المحليـــة كالفواكه والحلويات .

ثانيا ـ تطور صناعة الحلويات والمربيات في العالم وتحول الاستهلاك من التمـــور الى الحلويات ولا سيما في بعض الدول الغربية التي كانت

تستورد التمر العراقي وكذلك في كثير من الدول النامية التي بدأت تظهر فيها صناعة الحلويات والمربيات .

ثالثا ـ تلعب الظروف السياسية دورا كبيرا في تقلب صادرات التمور . ففي الحالات التي تتدهور العلاقات السياسية بين العراق واحدى الدول المستوردة للتمر العراقي تتقلص صادرات التمور العراقية الى هذه الدولة .

والواقع انه يمكن زيادة صادرات التمور اذا ما تخلت مصلحة التمور العراقية عن القيود الرسمية في معاملاتها ، أي ان عمل المصلحة يجب ان يبنى على أساس تجاري محض وليس على أساس رسمي . وفي هذا الصدد يجب ان تتخذ المصلحة سياسة جديدة بشأن تسويقها للتمور العراقية وان تدعم حاليا من جانب الحكومة حتى يكون لها المجال الكافي لكي تعمل بحرية وبكفاءة عالية . ومن جهة أخرى يجب رسم سياسة جديدة بشأن تصنيع التمور حتى يكون لها مركزا اقتصاديا مهما .

مشاكل تجارة التمور

أن المشاكل التي تواجهها تجارة تصدير التمور ترجع في أصولها الى ثلاث مجموعات من العوامل : المجموعة الاولى ترجع الى تصرفات المنتج والمجموعة الثانية ترجع الى تصرفات الوسطاء والمجموعة الثالثة ترجع الى السياسة التجارية :

أولا ـ تصرفات المنتج :

تؤدي هذه التصرفات الى اضعاف عنصر المساومة في التمور العراقية بسبب أساليب التوضيب ، فهذه الاساليب هي من أهم العوامل التي تقلل من قدرة التمور العراقية على المنافسة ، فالفلاح ـ والوسطاء ـ على حد

سواء ـ يهملون توضيب بضاعتهم توضيبا متقنا يحقق رغبات المستهلك من الناحيتين الصحية والنفسانية وفي بعض الاحيان يعتمد الفلاح ـ أو الوسطاء ـ الاساءة في توضيب البضاعة من أجل ان يزداد وزنها أو من اجل ان يتمكن من تخفيض ثمنها لكي يصبح بأمكانها أن تواجه التمور المشابهة لها في مجال المنافسة .

والاساءة في التوضيب تظهر بكل وضوحها في عمليتي (التصنيف) و (التعليب) .

آ ـ التصنيف :ـ فالقواعد الصحية تفرض تصنيف الحاصلات تصنيفا دقيقا بحسب نوعيتها ودرجة جودتها وهذا ما لا يطبقه معظم الفلاحين والوسطاء في العراق سهوا في بعض الاحيان وعمدا في أحيان أخرى . فهم يخلطون الانواع الجيدة بالانواع الرديئة من أجل بيعها ـ دفعة واحدة ـ في صنف الانواع الرديئة فكثير من منتجي التمور ـ وربما معظمهم ـ لا يهمهم ان تختلط التمور الرديئة الملوثة والتي تكثر فيها الديدان والحشرات أو المطمورة والتي بسبب ذلك تكون قد تحمضت .

وقد يعتمد المنتج أو المصدر خلط بعض المواد الغريبة بالبضاعة المصدرة من أجل ان يزداد وزنها الكلي فكثير من منتجي التمور ومصدريه ـ ربما معظمهم ـ لا يهمهم ان تحمل التمور أية كمية من الاوساخ ان لم يسعوا هم الى كبسها مع التمور المصدرة من أجل ان يزداد وزنها .

ولابد هنا من الاشارة الى ان أسعار شراء تمور البصرة محددة رسميا لانواعها ويتم الاستلام على أساس كون التمور نظيفة غير ممنوعة وتالفة ولكن ليس هناك أساس لتحديد سعر الشراء على أساس تصنيف

التمور حسب درجات الجودة رغم اهمية هذا الاسلوب لان ذلك يتطلب امكانيات كبيرة في سرعة الاستلام والتبخير والخزن والكبس لا تتوفر لدى المصلحة حاليا كما ان المكبسين يتعاقدون مسبقا مع أصحاب العلاقة من المنتجين ان لم يكن هم انفسهم مقبلون على شراء كافة التمور المنتجة في بساتينهم عن طريق استئجار البستان دون النظر في موضوع التصنيف بشكل واضح جدي •

ب ـ التعليب :ـ وهناك مشكلة من المشاكل في تجارة التمور (الدبس المستخرج من التمور) •

فالتمور من الاصناف الواطئة ـ والتي تصدر الى البلاد الفقيرة لتستخدم غذاءا أساسيا ـ كانت وما زالت الى حد كبير تكبس في اوعية رديئة مصنوعة من الصفيح أو جلد الماعز أو جلد الغنم أو من أوراق النخيل وكثيرا ما كانت تفتقر الى أبسط الشروط الصحية • ولهذا فكثيرا ما كانت التمور المكبوسة فيها تتحمض أو تكون مأوى للحشرات فتصل الى مراكز استهلاكها وهي غير صالحة للاستهلاك البشري •

اما التمور التي من الاصناف الجيدة فلم تكن لتلقى اهتماما أكبر من الاهتمام الذي تلقاه الانواع الاخرى فكثيرا ما كانت تهمل الشروط الصحية وكثيرا ما وجدت فيها بعض المواد الغريبة كالشعر واعقاب السيكاير والمسامير وقطع الزجاج •

يضاف الى كل ذلك ان مصدرى التمور لا يعتنون العناية الكافية باختيار الاوعية الملائمة لأذواق المستهلكين ولا يعيرون اهتماما لنوع الكبس الذي يفضله هؤلاء وفي أغلب الاحيان ككبس التمور المصدرة الى الاسواق

الاوربية والامريكية والاسترالية بطريقة تجعلها صلبة (جامدة) ولهذا السبب فان المستهلكين في تلك الاسواق لا يميلون الى استعمالها (فاكهة على المائدة) وانما تستعمل في الغالب لاغراض الطبخ مما يقلل من قيمتها الاقتصادية • ولهذا سعت مصلحة التمور العراقية الى زيادة عدد المكابس الآلية الى تملكها وقامت فعلا باستغلالها في السنتين الاخيرتين في كبس كميات كبيرة من التمور المحسنة الكبس المصدرة الى الاسواق العالمية كما انهـــا ضمانا لنوعية ومستوى الكبس شددت الرقابة على المكابس الاهلية لضمان توفر الشروط الصحية والفنية فيها وقامت بنصب بعض المعدات الحديثـة الخاصة بفحص عبـوات السلوفين • وشددت الرقـابة على فحص كافـة التمور المصدرة • كما وانها تفكر حاليا بتطوير اسلوب كبس الخصاف وجعله اكثر ميكانيكية باستخدام آلة كبس حديثة لهذا الغرض وتشجع المصلحة تطوير انتاج الدبس على أساس الاخذ بالاسلوب الصناعي الحديث في الانتاج وقامت شركة صناعات التمور بتطوير معدات الانتاج فيها من الاسلوب الميكانيكي البسيط الى اسلوب متطور مستمر حديث ؛ كما ان معملا حديثا آخر لشركة كربلاء لمنتجات التمور سينشأ قريبا في كربلاء • هذا بالاضافة الى ان معملا ثالثا لانتاج الدبس المحسن في البصرة سيبدأ بالانتاج قريبا هناك • وهذه المشاريع الحديثة الجديدة ستتيح المجال لزيادة تصريف الدبس المحسن •

اما (الدبس) فلم يكن حظه باســـعد من التمور وكثيرا ما تتلقى (مصلحة التمور) الشكاوى من مستورديه بسبب قذارة الاوعية واحتواء (الدبس) نفسه على الاوساخ والشوائب ووصوله في بعض الاحيان متخمرا في ميناء الاستيراد •

ثانيا ـ تصرفات الوسطاء :

تعسف (الناقل) في فرض شروطه على شحن البضاعة وجهل التاجر في أساليب التعامل التجاري في الاسواق الدولية واساءة التصرف في بعض الاحيان كل ذلك يزيد من ضعف القدرة على مقارمة التمور في الاسواق الاجنبية .

١ ـ تصرفات الناقل :ـ فالناقل في الداخل والناقل الى الاسواق الخارجية غالبا ما يفرض أجورا على البضاعة لا تتناسب مع قدرتها على تحملها ولا تتناسب مع الاجور المفروضة على شحن البضائع المشابهة في الموانيء الاخرى ويرجع ذلك في بعض الاحيان الى أساءة فهم الدور الذي يجب ان تقوم به (المؤسسة) ويرجع ذلك في أحيان أخرى الى طبيعة طرق المواصلات ويرجع في ثالثة الى تعمد الناقل في التعسف .

آ ـ النقل الداخلي بالسكك الحديدية : تحدد مديرية السكك الحديدية العامة في العراق أجورها لنقل البضائع على أسس تتشابه الى حد بعيد مع الاسس التي يستند اليها المشروع الخاص فهي في تحديدها تلك الاجور تأخذ بنظر الاعتبار (متوسط التكاليف) التي تتحملها في تشغيل قطاراتها ، لكي تتجنب الخسارة ولكي تتحقق ربحا وهذا ما لا يصلح في (مؤسسة) عامة تفرض عليها طبيعة العمل تقوم به ان تقدم أكبر خدمة ممكنة لاقتصاد الوطني بأقل ما يمكن من الاجور وهذا هو المعيار الوحيد الذي يجب عليها أن تستنير به .

فلا يصح مثلا ان تتخذ (البلدان المجاورة) دليلا أو مقياسا تحدد به المؤسسة نفسها في تصرفاتها ، لان الظروف الاقتصادية تختلف من بلد

لاخرى فيجب عليها اذن ان تحدد تصرفاتها ضمن الاطار الذي تفرضه ظروفها المحلية وان تأخذ بنظر الاعتبار تكاليف الانتاج للمحاصيل المحلية واثمان بيعها عندما تحدد (تعريفتها) •

أما اذا احتجت المديرية بان تخفيف التعريفة يحملها بعض الخسائر فالمعروف انها تلقى على عاتق (الميزانية العامة) أي على عاتق المجتمع الذي يمول تلك الميزانية • ان هـذا الحل يفرض نفسه فرضا لان (التكاليف الحقيقية) للنقل بواسطة السكك الحديدية هي في الواقع أكبر بكثير مما تصوره (تكاليفها النقدية) لان بعض الكميات من البضائع المعدة للنقل تتلف أثناء انتظارها دورها في النقل بسبب عدم توافر المخازن الملائمة لخزنها في (المحطات) أثناء ذلك الانتظار ولان هذا الانتظار في كثير من الاحيان يستغرق وقتا طويلا مما يؤخر وصول البضاعة الى أسواقها في الموعد المناسب ولان البضاعة المنقولة من شمال الوطن الى جنوبه – من اجل تصديره بواسطة ميناء البصرة – تتحمل (نفقات اضافية) أثناء تحويلها من قطار الى آخر •

ب – النقل الداخلي بالوسائل الاخرى : وهي وسائل نادرة – نسبيا – في جميع أنحاء العراق فكثير من المناطق محرومة من الطرق الجيدة وهذا هو الغالب في المناطق الريفية ، فلطرق الريفية ضيقة جدا وغير منتظمة ولهذا فلا تستطيع وسائل النقل الحديثة ان تسير فيها فيضطر المزارع الى نقل حاصلاته على ظهور الحيوانات مما يؤخر نقل الحاصلات الى اسواقها فتلحق بالمنتج من جراء ذلك اضرارا جسيمة •

ج – النقل الخارجي :– وخط المواصلات الرئيسي لنقل الحاصلات

العراقية الى الاسواق الخارجية تسيطر عليه بعض الشركات النقل الأجنبية التي ترتبط مع بعضها (باتفاقية التفاهم) أو (اتفاقية الجنتلمان) فالشركات التي تنقل البضائع العراقية من البصرة ـ ميناء العراق الوحيد ـ على طريق خليج البصرة تتحكم بالمصدرين تحكم المحتكر فتوزع مجال الشحن فيما بينها كيفما تريد وتحدد اجورها عند مستوى يرتفع من المستوى السائد في الموانىء الاخرى حتى اذا اخذنا الفارق في المسافة بنظر الاعتبار •

والدليل الواقع على ذلك هو انه عندما تدخل (خليج البصرة) شركة غير مرتبطة بهذه الاتفاقية وتوافق على نقل البضائع بأجور مخفضة عن المستوى الذي تحدد الشركات المتفاهمة نجد ان هذه الشركات تبدأ هي أيضا بتخفيف أجورها •

وخلاصة القول هي ان التمور العراقية المصدرة الى الخارج تخضع للتحكم الذي تفرضه عليها شركات الشحن البحري مستفيدة من (وضعية الاحتكار) التي تتمتع بها في ميناء البصرة • ولهذا فأن أجور الشحن التي تتحملها البضائع العراقية الى الاسواق الخارجية عن طريق (البصرة) تتحدد في الغالب عند مستوى مرتفع • ولابد من الاشارة هنا الى ان شركة النقل البحري العراقية قد حصرت بها كافة وكالات النقل البحري في البـــلاد •

٢ ـ تصرفات التاجر :ـ وتتميز هذه التصرفات في كثير من الاحيان بما يدل على جهل التاجر بالظروف السائدة في الاسواق الدولية أو اهماله الدعاية لمنتجاته وفي بعض الاحيان تتميز بســـوء القصد الذي يدفع الى أساءة التصرف •

آ ـ الجهل بالاسواق :ـ لم تقم في العراق حتى الوقت الحاضر أية محاولة على نطاق ملحوظ لدراسة الاسواق الدولية دراسة علمية من اجل تحديد الامكانيات التي تتوافر في تلك الاسواق لتصريف المنتجات العراقية ولهذا فأن التصدير الى تلك الاسواق لا يستند على أسس صحيحة وانما يجرى اعتباطا ولهذا نجد ان البعض من هذه الاسواق تزدحم فيه المنتجات العراقية الى الحد الذي يهبط بثمنها الى مستوى منخفض جدا بينما قد اهملت أسواق أخرى على قدر كبير من السعة فسيطرت عليها منتجات مشابهة للمنتجات العراقية وانما مصدرة من مصدر آخر .

ولنفس السبب أيضا ـ أي الجهل بالاسواق لعدم دراستها دراسة علمية صحيحة ـ تصدر المنتجات العراقية الى أسواقها التقليدية من غير ان تراعى رغبات المستهلكين فيها من حيث تفضيلهم لاصناف معينة من البضاعة ومن حيث تفضيلهم لاسلوب دون غيره من أساليب التوضيب .

ب ـ اهمال الدعاية :ـ وهذا الجهل بظروف السوق يجعل من الصعب جدا توجيه الدعاية فيها للمنتجات العراقية توجيها سليما بعكس ما اذا كان (المصدر) يلم الماما كافيا بتلك الظروف . وكان من اثر هذا ان فقدت بعض الاسواق المهمة كان من الممكن توجيه الدعاية للتمور العراقية السيطرة لها . وهذا مما ادى الى ان تصبح بعض الاسواق تحت سيطرة التمور الايرانية وتمور شمال افريقيا . هذا من جهة ومن جهة ثانية فان اسلوب الدعاية الذي اتبع من قبل المصلحة كان غير فعالا في كسب أسواق جديدة . وكان الاجدر انتهاج الاساليب الحديثة في الدعاية للتمور وذلك عن طريق النشر في الصحف والمجلات الاجنبية الاكثر

انتشارا وفي التلفزيون والاذاعة وغير ذلك من أساليب النشر بالاضافة الى وضع أفلاما قصيرة عن مزايا التمور وقيمتها الغذائية لكي تعرض على شاشات دور السينما والتلفزيون • والواقع ان مثل هذه الاساليب تتطلب صرف مبالغ كبيرة لكن المنافع والمزايا الناجمة عنها ستكون كبيرة ومفيدة •

ج ـ اساءة التصرف :ـ وهذه الاساءة وان كانت نادرة الوقوع الا انها كانت تسبب انطباعا سيئا في الاوساط التجارية عن المصدرين العراقيين أو عن البضائع العراقية ومن امثلة ذلك ما كان يقوم به بعض تجـــار التمور وأغلبهم من اليهود الذي كان همهم الوحيد الربح العاجل السريع من تصدير بعض الانواع الرديئة من التمور •

ثالثا ـ السياسة التجارية :

تفرض السياسة التجارية في الدول المستوردة قيـــودا شديدة على بعض المنتجات العراقية المصدرة اليها بالاضـــافة الى الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة العراقية على تلك المنتجات •

١ ـ الضرائب المحلية :ـ لا تخضع التمور المستهلكة داخل العراق الى أية رسوم أو ضرائب • اما التمور المراد تصديرها الى خارج العراق فتخضع الى بعض الاجور والضرائب وهي تنقسم الى نوعين يشمل النوع الاول الاجور والضرائب الثابتة ويشمل النوع الثاني العمولة وفيما يلي تفاصيل الضرائب والاجور المفروضة على التمور المصدرة •

١ ـ الاجور والضرائب الثابتة :

أ ـ اجر الاجازة : تستوفى مصلحة التمور العراقية اجرة سنوية قدرها خمسة دنانير على اجازة المتاجرة بالتمور وعلى اجازة كبس التمور

وذلك استنادا الى الفقرة (ب) من المادة العاشرة من قانون المصلحة المعدل رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢ .

ب ـ اجر الشهادة : تستوفي المصلحة اجرة قدرها خمسمائة فلسا عن شهادة المنشأ التي تصدرها ودينارا واحدا عن شهادة الوزن أو النوع وذلك استنادا الى الفقرة (ج) من المادة العاشرة من قانون المصلحة .

ج ـ اجرة التصدير ـ تستوفي المصلحة اجرة قدرها ٢٪ من قيمة التمور المصدرة وذلك استنادا الى الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قانون المصلحة .

د ـ ضريبة الارض الزراعية : تستوفي السلطات الكمركية ضريبة الارض الزراعية على التمور المصدرة بنسبة ٧٪ من قيمتها وهي تجبى استنادا الى قانون ضريبة الارض الزراعية رقم (٦٠) لسنة ١٩٦١ وتحدد أقيام التمور لغرض استيفاء الضريبة من قبل مجلس الوزراء فيما يتعلق بالتمور المحتكرة ومن قبل مديرية الواردات العامة بالنسبة للتمور الحرة .

٢ ـ العمولة : وتتراوح بين دينار واحد وثلاثة دنانير تدفع الى المصلحة عن كل طن يصدر الى خارج العراق من قبل التجار المصدرين الذين يسمح لهم بشراء التمور المحتكرة من المنتجين وكبسها وتصديرها لحسابهم الخاص .

٣ ـ أجور أخرى : وهناك أجور الارصفة وعوائد الميناء التي تستوفيها مديرية الموانىء العامة على التمور المصدرة عن طريق البحر وتبلغ هذه العوائد ٢٤٠ فلسا للطن الواحد من التمور المراد تحميلها على ظهر الباخرة و٣٠٦ فلسا عن كل طن عن أجور الارضية وتجبى هذه

العوائد والاجور استنادا الى قانون مصلحة الموانىء العراقيـــة رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته .

٢ ـ قيود السياسة التجارية في الخارج :ـ وكانت هذه القيـود تقتصر ـ قبل الحرب الاخيرة ـ على الضريبة الكمركية في الغالب اما بعد ذلك وحتى الوقت الحاضر فقد اضيفت اليهـــا بعض (القيود النقدية) بمراحل :

آ ـ القيود الكمركية :ـ فمعظـم الدول التي تستورد المنتجـــات العراقية ـ لا سيما التمور تفرض عليها ـ في أغلب الاحيان ـ ضرائب كمركية عالية أما لحماية منتجاتها (المشابهة) أو (المعرضة) اما لتقليل المستورد منها باعتبارها (مادة كمالية) ومن أجل (التمييز في المعاملة) بين المنتجات العراقية والمنتجات المستوردة من بلاد أخرى .

وهذه الضريبة الكمركية تصل في بعض الاحيان الى (١٠٠٪) وفي أحيان أخرى تزيد عن هذا الحد ، ففي اندونيسيا مثلا تفرض ضريبـة كمركية على التمور المستوردة بسعر ١٠٠٪ ويضاف اليها (٢٠٪) كرسوم مفروضة على (التحويل الخارجي) وتفرض تركيا ضريبة على التمـور المستوردة اليها مقدار (٥٥) دينارا على الطن الواحد من التمر . وهـذا المبلغ يتجاوز في بعض أنواع التمور نسبة (٢٠٠٪) من قيمتها .

ب ـ القيود النقدية :ـ وقد فرضتها معظم الدول منـــذ الحرب الاخيرة وبعضها قبـــل ذلك كعلاج للاختلال الذي اصـــاب (ميزان المدفوعات فيها) .

وبموجب هذه القيود ، أما ان تحدد الكميات المسموح باستيرادها من

البضاعة أو يمنع استيرادها : ومن أمثلة ذلك ـ بالنسبة لتجارة التمور العراقية ـ ما قامت به كل من باكستان والهند واستراليا والمانيا وبريطانيا • فكل دولة من هذه الدول قد حددت المسموح بأستيراده من التمور العراقية بكميات معينة كل سنة فضاقت بذلك أسواق التمور العراقية وضعفت كثيرا (قدرتها على المقاومة) تجاه التمور التي تنتجها الدول الاخرى •

القـدرة على المقاومـة

أن العوامل التي جئنا من تحليلها تؤثر تأثيرا سيئا في مستوى الانتاجية الاقتصادية لان هذه العوامل تؤدي مباشرة أو بصورة غير مباشرة الى تقليل (القيمة الاقتصادية) لمحصول التمور ، فهي من جهة تضغط على الطلب فتقلله ، وهذا يؤدي الى هبوط الثمن وهي من جهة أخرى تؤدي الى ازدياد الفارق بين الثمن الذي يدفعه المستهلك والقيمة الصافية التي يحصل عليها المنتج •

أولا ـ تقليص الطلب :

ونلاحظ بصورة واضحة في (نطاق الطلب) وفي (كثافة الطلب) •

١ ـ نطاق الطلب :

فبسبب الاهمال في دراسة الاسواق دراســـة متقنة بقيت أسواق واسعة لا تعرف شيئا عن التمور العراقية وكان من الممكن ان تستوعب هذه الاسواق كميات كبيرة من التمور فيما لو درست دراسة كافية ووجهت اليها عناية خاصة ومن أهم هذه الاسواق أسواق افريقيا الواسعة ، فهذه الاسواق على سعتها وامتدادها لا تستورد من التمور العراقية شيئا في حين انها تستطيع ان تستوعب كميات هـــائلة من التمور الرخيصة لاستخدامها

غذاءا أساسيا بالنظر لكثرة عدد السكان وهبوط مستوى معيشتهم .

وتأتي بالدرجة الثانية (أسواق امريكا الجنوبية) فهي مجهولة تماما لتجارة التمور العراقية على الرغم من انهـــا تستوعب اعتياديا ما تستهلكه الولايات المتحدة وكندا مجتمعا . ولتقدير أهمية هذه الاسواق يكفي ان نعرف ان التمور الفرنسية تباع فيها بأسعار خيالية اذا ما قورنت بأسعار التمور العراقية في الاسواق الاخرى . فقبل الحرب الاخيرة كان الكيلو الواحد من التمور الفرنسية يباع هناك بسعر يتراوح ما بين ٢٢٥ و٢٥٠ فلسا عندما كان الكيلو الواحد من أحسن أنواع التمور العراقية يباع بسعر لا يزيد على الخمسين فلسا . وفي سنة ١٩٥٥ تحدد سعر الكيلو الواحد من التمور الفرنسية في تلك الاسواق بـ ١٥٠ فلسا كحد أدنى بحساب الجملة في حين ان سعر الكيلو الواحد ـ بحساب المفرد ـ من التمور العراقية الجيـــدة في السنة نفسها لم يكن ليتجاوز ٢٥٠ فلســـا للكيلوغرام الواحد .

وحتى الاسواق التي اعتاد العراق التصدير اليها مذ زمن بعيد لم تدرس بعـد دراسة وافيـة ولهذا فان تصدير التمور قـد تحدد بحدود ضيقة جدا . على الرغم من انها تستطيع ان تستوعب كميات أكبر مما تستوعبه في الوقت الحاضر من التمور العراقية فيما لو حددت بصـورة واضحة رغبات المستهلكين . وفيما لو احسن توضيب البضاعة على النحو الذي يرغب فيه اولئك المستهلكون وفيما لو خففت القيود التجارية التي ضربت نطاقا قويا على تلك الاسواق .

٢ ـ اثر التوضيب في تقليل كثابة الطلب :

بسبب الاهمال في توضيب التمور العراقية نرى المستهلك الاوربي

يفضل عادة (التمور الفرنسية) عليها لانها مكبوسة كبسا جيدا وموضبة بهيئة جذابة في مصانع اعدت لهذا الغرض في مارسليا وجنوه والبندقية تترتب على كل ذلك ان صارت (التمور الفرنسية) تباع في الاسواق الاوربية جنبا الى جنب مع التمور العراقية بثمن يعادل أربعة أضعاف الثمن الذي تباع به (التمور العراقية) ومع ذلك فان الاقبال على التمور الفرنسية أكثر بكثير .

ولنفس السبب أيضا كانت بعض البلدان المستوردة للتمور ترفض استلامها عند وصولها الى موانيها لأنها تحدس حالة الرداءة بحيث انها لا تصلح للاستهلاك فتعيدها من حيث أتت أو تأمر باتلافها أو تبدأ تقلل من استيرادها بعد ، بسبب عزوف المستهلكين عنها الى التمور الافريقية لان وصول التمور الى الموانيء الاستيراد وهي بحالة رديئة يحدث انطباعا سيئا لدى المستوردين والمستهلكين على حد سواء تقلل الطلب عليها ويتبع ذلك هبوط في استيرادها وهذا ما حدث بالفعل بعد الحرب الاخيرة في هولندا والمانيا الغربية وبلجيكا ودول أخرى غيرها .

٣ ـ اثر القيود التجارية في تقليل كثافة الطلب :

ومن هذه القيود ما يحدد مباشرة كمية التمور المسموح باستيرادها وفي هذه الحالة تهبط كثافة الطلب بنفس النسبة . فعندما حددت الهند الكميات المسموح بأستيرادها من التمور بما لا يتجاوز قيمتها ٣٧٥ر٠٠٠ دينار في حين انها كانت تستورد قبل ذلك ما تبلغ قيمته السنوية تقريبا ١ر٢٦٥ر٠٠٠ دينار تكون بذلك قد حددت الطلب بنسبة ٣٠٪ تقريبا مما كان عليه سابقا فتكون كثافة الطلب قد هبطت بنسبة ٧٠٪ .

ومن هذه القيود ما يؤدي الى هذا التحديد بصورة غير مباشرة كما

لو فرضت ضريبة كمركية عالية على استيراد التمور ولكن نسبة الهبوط في الطلب تتوقف على عوامل كبيرة منهـا ما يتعلق بدرجة مرونة الطلب الواقع على التمور ومنها مدى استعداد المصدر على استيعاب جزء معين من تلك الضريبة الكمركية .

فبالنسبة لمرونة الطلب نلاحظ انها منخفضة بالنسبة للتمور في جميع أسواقها فالطلب على التمور يصدر عن نوعين من المستهلك النوع الاول يطلبها باعتبارها مادة غذائية رئيسية وهذا ينطبق على الاوصاف الواطئـة – نسبيا – والتي يكثر عليها الطلب من الطبقات الفقيرة – الهند ، الافغان ، باكستان ، اندونسيا ، كمثال والنوع الثاني يطلبها باعتبارها مادة كمالية وهذا القول ينطبق على الاوساف الجيدة والتي يكثر الطلب عليها عادة من الطبقات المتوسطة وفي كلا الحالين يكـون الطلب على التمـور مرنا بتأثير كامل (الاستبدال) ونستطيع ان نستنتج من هذا ان الجزء الاكبر من عبء هذه الضريبة الكمركية سيرتد الى المصدر .

فالى أي مدى يستطيع هذا المصدر ان يتحمل هذا العبء ؟ تتوقف المسألة على عوامل متعددة ترتبط كلها بمرونة الطلب . وفي هذه الحالة التي نحن بصددها حالة التمر العراقي نلاحظ ان قدرة المصدر العراقي على مقاومة الضريبة الكمركية ضعيفة جدا للاسباب التالية :

ان معظم الاسواق التي تستورد التمر محدودة بحدود قوية وتكاد تكون مغلقة كلها أو جزئيا بسبب القيود التجارية ولهذا فاذا فرضت ضريبة كمركية أو ازداد سعر الضريبة المفروضة سابقا في احد هذه الاسواق فانه لا يستطيع ان يحول التمر عنها الى الاسواق الاخرى . واذا افترضنا انه

كان بامكانه ان يحولها الى أسواق أخرى فان منافسة (التمور الفرنسية) ستحدد كثيرا من قدرته على هذا التحويل •

كما انه لا يستطيع ان يمتنع عن البيع أو يؤجله الى فرصة أخرى لان (مرونة الانتظار) لديه تتحدد في الواقع عند مستوى واطيء جدا •

لكن هذه الاسباب يفضل ان يتحمل هو عبء الضريبة المفروضة لكي يتمكن من بيع تموره لانه اذا امتنع عن ذلك فان تموره ستتكدس وتتلف لا سيما انه يعلم ان بامكانه ان يلقى هذا العبء على المنتج الذي يتقبل هذا العبء لانه خير له من ان يترك تموره تتلف •

وفي بعض الاحيان يفضل المنتج هذا الحل الاخير فيترك تموره فعلا مكدسة أو يرميها في النهر لكي يتخلص منها • وهو يلجأ الى هذا الحل عندما تتجاوز الضريبة المفروضة تكاليف التسويق مجتمعة •

واذا بلغت الضريبة الكمركية هذا الحد فانها لا تختلف عن المنع المباشر وهذا ما حدث بالفعل في تركيا عندما تحددت الضريبة الكمركية على الطن الواحد من التمر المستورد (٥٥) دينارا بينما لم يتجاوز ثمن الطن الواحد من التمور العراقية المصدرة ٢٣ طنا في أية سنة من السنين الممتدة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٦ •

ان هذه النتائج التي جئنا من استخلاصها تنطبق على تكاليف التسويق الاخرى وتنطبق من باب اولى على حالة (التمييز في المعاملة) بين البضائع المستوردة من بلاد أخرى فقد رأينا من البحث السابق ان تكاليف التسويق المفروضة على المنتجات العراقية تزيد في عبئها عن التكاليف المفروضة على البضائع المشابهة التي تصدرها دول أخرى وان بعض الدول

المستوردة تميز في المعاملة بين التمور العراقية و (التمور الفرنسية) أو بين التمور العراقية و (التمور الايرانية) .

وقد ظهرت آثار ذلك واضحة في تجارة التمور العراقية فقد قللت بعض الدول استيراداتها من التمور العراقية بنسبة كبيرة لأن التمور الفرنسية والايرانية قد حلت محلها . فالحكومة الايرانية تفرض ضرائب طفيفة على تمورها المصدرة اذا ما قورنت بالضرائب المفروضة في العراق على تموره المصدرة ولهذا فان السفن الشراعية التي تنقل التمور الى الهند وباكستان والملايو وبلاد الخليج العربي تنصرف في كثير من الاحيان عن البصرة وتتوجه الى سواحل ايران لكي تشحن التمور الايرانية الى تلك البلدان بدلا من التمور العراقية .

اما التمييز في المعاملة بين التمور العراقية والتمور الفرنسية فانه قد اضاف عنصرا جديدا لتقوية عناصر المساومة في التمور الفرنسية بقدر ما اضعف (القدرة على المقاومة) في التمور العراقية فانخفض الطلب عليها بنسبة كبيرة مما أدى الى تدهور قيمتها .

والجدير بالآشارة الى ان التمور الفرنسية منافس خطير لتمور العراق، فقد كانت دائما ذات مركز وطيد يحد من انتشار التمور العراقية في سوق بريطانيا وفي اغلب اسواق اوربا وامريكا اللاتينية بالرغم مما يقال عن تفوق التمور الاخيرة من حيث امكان اختزانها مدة اطول ، ومن حيث ارتفاع نسبة السكر فيها وقلة نسبة الماء والألياف وكان هذا المركز الوطيد للتمور الفرنسية ناشئاً عن العوامل التالية :

اولا ـ قرب مراكز الكبس في مرسيليا والجزائر من الاسواق البريطانية

والاوربية مما يساعد التجار الفرنسيين على الافلات من نطاق خطط تحديد الأسعار والتوزيع في بريطانيا ومكنهم من توزيع العرض حسب تغير الطلب في لندن وليفربول ونيوكاسل ومختلف بلاد اوربا •

ثانيا ـ الشهرة التقليدية للتمور الفرنسية ، وقد نشأت هذه الشهرة عن سبق الكابسين الفرنسيين الى الأخذ بطريقة الكبس بالكرتون والسيلوفين وتفننهم في الترويج لمنتجاتهم والدعاية السيئة التي اذاعها الجنود المسرحون بعد الحرب العالمية الاولى عن احوال الكبس في العراق في الوقت الذي أشتد فيه اهتمام المستهلكين بالشروط الصحية •

ثالثا ـ الاتفاقات التجارية التي عقدتها فرنسا مع مختلف الدول لزيادة حصص استيراد التمور من مستعمراتها او لتخفض الرسوم الكمركية عنها ومثل هذه الاتفاقات لم يكن العراق ليستفيد منها في الغالب اذ لم تكن دول عصبة الامم ملزمة بمعاملته وفق اول مبدأ اولى الدول بالرعاية مدة الانتداب البريطاني •

ثانيا : هبوط القيمة :

ونقصد بالقيمة هنا القيمة الاقتصادية الصافية التي يحصل عليها المنتج من بيع بضاعته • ولقد رأينا من الفقرة السابقة كيف أن (عنصر المساومة) لضعفها قد أدى الى تقليل الطلب مباشرة وادى الى هبوط القيمة الصافية التي يحصل عليها المنتج من منتجاته بصورة غير مباشرة وهذه العناصر نفسها قد أدت مباشرة ايضا الى تقليل تلك القيمة الصافية بما تضمنته من ارتفاع في تكاليف التسويق ومن (أساءة في التوضيب) ومن (تأخر في وصول البضائع الى اسواقها في الوقت المناسب) •

١ ـ ارتفاع تكاليف التسويق :

وقد ارتفعت هذه التكاليف مباشرة بسبب ارتفاع تكاليف النقل في الداخل والخارج ـ للأسباب التي رأيناها في البحث السابق ـ وبسبب الضرائب الباهضة المفروضة على البضائع المصدرة وكان الأرتفاع في الواقع كبيرا يصل في كثير من الاحيان الى ٣٥٪ من قيمة البضاعة • وفي بعض الاحيان الى ٣٥٪ من قيمة البضاعة • وفي بعض الاحيان يتجاوز هذه النسبة كثيرا فتزيد تكاليف التسويق على قيمة البضاعة نفسها • وقد قدرت التكاليف اللازمة لنقل الطن الواحد من التمور بالقطار من بغداد الى البصرة بـ ٢٥٪ من قيمة التمور المنقولة ، وعندما تهبط الأسعار فان هذه النسبة ترتفع الى ١٠٠٪ •

وهذه التكاليف علاوة على كونها تضعف من (القدرة على المقاومة) من البضاعة العراقية تجاه البضائع المنتجة في دول اخرى تؤدى الى هبوط القيمة الصافية التي يحصل عليها (المنتج) لأن (قدرته على المساومة تتحدد بحدود ضيقة جدا) • لأن (مرونة الانتظار لديه) منخفضة جدا ولهذا فان العبء الاكبر من هذه التكاليف يرتد عليه عبء التكاليف غير المباشرة والتي تحتمها عليه وضعية البضاعة العراقية عند وصولها الى ميناء الأستيراد •

٢ ـ اساءة التوضيب :

وهي تؤدى الى ارتفاع تكاليف التسويق ، فالمستوردين يقومون في بعض البلدان بتوضيب التمور المستوردة مجددا فيضاف عنصر جديد الى العناصر المكونة لتكاليف تسويقها ويترتب على ذلك حتما هبوط في قيمة التمور العراقية في ميناء التصدير او ما يترتب على توضيبها وقد يصل هذا

الارتفاع في بعض الاحيان الى حد الضعف ولا يستفيد المنتج العراقي من هذا الأرتفاع انما ايستفيد منه المستورد الاجنبي مع العلم ان التكاليف اللازمة لأعادة التوضيب لا تصل الى هذه النسبة من الارتفاع الحاصل في الثمن وقد كان بامكان المنتج العراقي أو المصدر ان يقوم هو نفسه بهذه العملية لكي تهبط تكاليف التسويق المفروضة على بضاعته مما يؤدى الى ارتفاع الحصة التي يحصل عليها من القيمة الاقتصادية لبضاعته .

٣ ـ البطء في النقل :

وهذا البطء الذي تفرضه طبيعة طرق المواصلات في العراق كما رأينا في البحث السابق ـ يؤدى ايضا الى تقليل القيمة الاقتصادية الصافية التي يحصل عليها المنتج لسببين : اولهما وقد ذكرناه في الفقرة السابقة هو ان هذا البطء في النقل يؤدى الى تلف كميات كبيرة من البضاعة لأن عليها اولا أن تنتظر دورها في المحطات التي لا تتوافر فيها المخازن التي تقيها اضرار الظروف الجوية ولأن عليها ثانيا ان تمكث في اماكنها في البواخر مدة طويلة من الزمن نسبيا تلك البواخر التي لا تتوافر فيها ـ في كثير من الاحيان ـ الشروط اللازمة للمحافظة على العناصر الطبيعية للبضاعة لا سيما التمر والدبس .

وثانيهما هو ان البضاعة المصدرة الى الاسواق الاوربية والامريكية تصل الى تلك الاسواق عندما تكون الظروف الاقتصادية غير ملائمة لتسويقها ، فالتمور العراقية تنضج وتكون جاهزة للقطف ابتداء من اول شهر ايلول وكان من الممكن ان تصل الاسواق الاوربية والامريكية قبل التمور الفرنسية بمدة طويلة لأن موعد القطف لهذه التمور يبدأ من اواخر

تشرين الأول ولكن البطء في النقل ايضا قد ضيع على التمور العراقية هذه المزية الكبيرة • واكثر من هذا تصل التمور العراقية الى بعض اسواقها البعيدة بعد ان ينقضي (عيد الميلاد) مع العلم أن ٥٠٪ من الكميات التي تستهلك في تلك الأسواق انما تستهلك بتلك المناسبة • وعندما تنتهي تلك المناسبة تبدأ اثمان التمور بالهبوط فتصل التمور العراقية اذن في الوقت الذي تكون فيه تلك الأثمان قد هبطت فعلا •

ثالثاً ـ محاولات للعلاج :

لقد حاولت الحكومة العراقية منذ اواخر فترة الانتداب ان تواجه بعض المشاكل متقدمة الذكر وان توجد لها حلولا فكان من بين محاولاتها ان تؤلف هيئة خاصة لهذا الغرض تعمل تحت اشرافها وتضم اصحاب المصلحة في التجارة المذكورة ، لذلك كونت (لجنة التمور الاختبارية) ثم (لجنة التمور) ثم (جمعية التمور) باحلال بعضها محل البعض الآخر •

وقد تكونت اللجنة الاولى سنة ١٩٣٢ وكانت الفكرة السائدة حينئذ أن التغلب على المصاعب القائمة يتوقف على علاج طريقة العرض في الاسواق البريطانية والمحافظة على هذه الاسواق وتوسعها ، فصدر قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٢ ناصا على تأليف هيئة تمثل منتجي التمور ومصدريها برئاسة شخص يعينه وزير المالية وواجبها تأسيس مركز تجارب وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الانتاج والكبس وتنظيم تجارة التصدير واقامة الصناعات التي أساسها التمور •

غير ان هذه اللجنة لم تفعل شيئاً في الواقع فقد كانت نصوص القانون التي اوجدها نصوصا عامة كما كانت صلاحيات اللجنة محدودة وموادها

ضعيفة ولذلك الغيت وحلت محلها (لجنة التمور) التي تألفت وفق قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٥ .

وقد انطوى هذا القانون على تدعيم سيطرة الحكومة على الهيئة الجديدة وزيادة مواردها وتوسيع صلاحياتها وصدر بناء عليه نظام رقم ٩ لسنة ١٩٣٦ المعدل بنظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦ ناصا على طريقة انتخاب اعضاء اللجنة ومعالجا امور ادارتها الداخلية .

على ان اللجنة الجديدة لم تكن خيرا من سابقها في مجال العمل اذ بقيت صلاحياتها ومواردها دون الكفاية بمراحل كما ان جمعها بين المنتجين والمصدرين كان امرا لا طائل تحته . وكان اهم ما قامت به هذه اللجنة هو استصدار (قانون تعديل قانون التجارة البرية) رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ محاولة بذلك تنظيم الوساطة في تصدير التمور فنص القانون المشار اليه على منع التوسط في بيع التمور بين العراق والبلاد الاخرى الا اذا كان الوسيط مسجلا في غرفة تجارة عراقية وموكلا وكالة رسمية مطلقة ومقدما ضمانا اعتباريا بمبلغ معين .

وقد تضاخمت في عهد اللجنة المذكورة مشاكل تجارة التمور على وجه لا سابق له وبلغ تعنت تجار التصدير وشركاته اقصى الحدود فاصبح المنتجون ولا سيما صغارهم يلاقون مصاعب متزايدة في الحصول على الصناديق اللازمة لنقل تمورهم من المزارع الى المكابس ، وصار ما يصل من التمور الى هذه المكابس يرفض لأتفه الأسباب . ولم يكن القبول من التمور ليلق في الغالب الى ان بعض المنتجين كان يفضل اتلاف حاصله على نقله الى المكابس وبيعه بالأسعار المعروضة .

وفي مثل تلك الظروف كان تدخل الحكومة تدخلا حاسما امرا ضروريا ومستحيلا ولذلك صدر مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ناصا على حل لجنة التمور وعلى تأليق هيئة جديدة بأسم (جمعية التمور) جامعة شمل المنتجين تحت اشراف فعال من الحكومة ومستبعدة تجارة التصدير بعد ثبوت استحالة التعاون معهم وحائزة على صلاحيات كبرى لمعالجة الأوضاع السائدة والمحتملة ومزودة بموارد كافية لمباشرة تلك الصلاحيات على النحو التالي بيانه .

تكوين الجمعية وايراداتها :ـ

نص المرسوم متقدم الذكر الى ان الجمعية شخصية حكمية مستقلة وتتألف من مدير عام ومعاون مدير يعينهما وزير المالية (ووزير الاقتصاد بعدئذ) ومن تسعة اعضاء يختار الوزير المذكور ستة منهم بناء على ترشيح منتجي لواء البصرة ، ويعين اثنين آخر كممثلين عن منتجي الألوية الاخرى ويعين العضو الباقي ممثلا عن الحكومة .

وقد ترك المرسوم امر تقرير طريقة ترشيح الاعضاء ومدة عضويتهم وسلطة المدير ومعاونه وكافة الامور المتصلة بالأدارة الداخلية لنظام خاص فصدر لهذا الغرض نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ المعدل بنظام رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ ونظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ وبذلك اكتمل الاساس التشريعي للجمعية وتم تأليفها على هذا الأساس واصبحت مديرية ملحقة بوزارة الاقتصاد بعد صدور نظام هذه الوزارة رقم ٩١ لسنة ١٩٣٩ .

وقد جوز المرسوم ايضا اصدار انظمة لتأليف هيئات فرعية في الالوية المنتجة للتمور وذلك لغرض بيان حاجات هذه الألوية ، وتنفيذ قرارات

الجمعية واستعمال السلطات التي تخولها الجمعية لها ، فصدر نظام رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٩ المعدل بنظام رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ ناصا على تأليف مثل هـذه الهيئات في كل من الوية بغداد وديالى وكربلاء والحلة والديوانية والمنتفك على ان تتكون كل هيئة من سبعة اعضاء يعينهم وزير الاقتصاد بناء عـلى ترشيح منتجي اللواء .

اما ايرادات الجمعية فتتكون من رسم تفرضه على التمور المصـدرة بنسبة ٢٪ من قيمتها ومن مبالغ تقدمها الحكومة وهي منحة سنوية لا تتجاوز ٥ر٠٠٠ دينار وسلفة لا تتجاوز ٣٠ر٠٠٠ دينار فضـلا عما قد يقرر من اعانات وقروض اخرى بتشريعات خاصة .

واجبات الجمعية وسلطتها فيما يتعلق بتحديد الأسعار :ـ

تقوم الجمعية بتعيين الحد الادنى لأسعار مختلف وانواع واصناف ودرجات التمور التي يبيعها المنتجون لغرض التصدير ولها أن تتخذ ما يقتضي من اجراءات للمحافظة على تلك الأسعار ، بما في ذلك من حق اطلاعهـا على العقود والوثائق وتعيينها طرق الدفع واشتراط مصادقتها على الصفقات قبل عقدها كما انه للجمعية ان تعين اسعار مختلف انواع واصناف ودرجات التمور التي يبيعها التجار المصدرون للمستوردين في الخارج وان تطلع على العقود والوثائق المتعلقة بذلك .

سلطة الجمعية فيما يتعلق بتنظيم التصدير :

اولا ـ لا تجوز ادارة مكابس التمور الا برخصة من الجمعية مدتهـا ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وللجمعية ان تمتنع عن منع هذه الرخص وان تلغيها بعد منحها وتعين مؤهلات ادارة المكابس بموجب نظام خاص ، ويجوز

اصدار انظمة لتعيين شـــروط الاســتخدام والعمل والاجور والاقامة في المكابس •

ثانيا ـ للجمعية منع كبس التمور غير الناضجة او الرديئة ولها ايضـا مباشرة الكبس بنفسها •

ثالثا ـ للجمعية تقييد استيراد صناديق الكبس وتوابعها وبرخص خاصة ولها استيراد اغلفة التمور بنفسها وبيعها لأصحاب المكابس وكما ان لهـــا استيراد ادوات ، التبخير وتأجيرها للكابسين او بيعها باقساط سنوية •

سلطة الجمعية والحكومة فيما يتعلق بامور اخرى متفرقة :

اولا ـ للحكومة ان تحدد زراعة النخيل او اصناف معينة منها في جميع المناطق او في منطقة معينة بموجب نظام •

ثانيا ـ للجمعية الاستلاف من المصادر وتسليف المنتجين المحتاجين •

ثالثا ـ للجمعية ان تؤسس مخازن لحفظ التمور ومكابس نموذجيـة ومعامل تجريبية لأنتاج مشتقات صناعية من التمور ووكالات لبيع في الخارج كما ان للجمعية ان تتعاقد مع شركات النقل وان تقوم بالدعاية للتمور في الداخل والخارج وان تباشر اي عمل آخر يتعلق بترويج تجارتها وان تنظم جمعيات تعاونية للمنتجين وان تساهم فيها وان تؤلف شركات للقيام بالاعمال المنصوص عليها في المرسوم وان تساهم في مثل هذه الشركات بموافقـــة وزير المالية •

رابعا ـ احتكار تصدير التمور :

يبدو مما تقدم ان المرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ قد خول جمعيـــة التمور من الصلاحيات الواسعة مما اطلق يدها في معالجة شؤون التمور في

كل مرحلة من مراحل انتاجها وتوزيعها تقريبا .

وكان اظهار آثار تكوين الجمعية تحقيق شيء من التوازن بين المنتجين والمصدرين وذلك بحشد الاولين وتوحيد تصرفهم تحت اشراف فعال من الحكومة ، حتى اصبح ممكنا أن يقال ان مشكلة التمور قد اضحت مشكلة قائمة بين الحكومة من جهة وبين تجار التصدير من جهة اخرى ، فلقد استبعد هؤلاء التجار من الجمعية واصبح سائر اعضائها في الواقع معينين من قبل وزارة الاقتصاد الذين لهم الحق في طلب اعادة النظر في قرارات الجمعية واتخاذ أي قرار يرونه مناسبا في حالة اصرارها على رأيها .

وقد تقدم ان وضع تجارة التمور كان يتطلب حلا حاسما سريعا حين صدور المرسوم المشار اليه غير ان الحكومة لم يكن لديها من الحلول غير فكرة حصر تصدير التمور بشركة معينة بموجب عقد تحدد فيه الاسعار ولذلك جاء المرسوم ناصا في المادة (٣١) منه على تخويل جمعية التمور حق عقد اتفاقات تصدير على ان يصادق على هذه الاتفاقات مجلس الوزراء .

وكانت شركة (اندوروايز) وهي كبرى الشركات البريطانية المصدرة للتمور والحبوب في البصرة موضع التزكية دون غيرها فتم التعاقد بينها وبين الجمعية وفق اسس معينة ، اهمها الأساسان التاليان :

اولا ـ تتعهد الشركة بأن تشترى من المنتجين خلال كل مواسم ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ كميات محدودة من الحلاوى والخضراوي والساير باسعار معينة وان تشترى منه هذه الانواع خلال موسمي ١٩٤٢ و١٩٤٣ بنفس الأسعار المقررة مع زيادة كمية كل نوع بمقدار ١٠٪ .

ثانيا ـ تتعهد جمعية التمور بان لا تمنح خلال مدة الاتفاق اية رخصة

لتصدير الانواع المذكورة من التمور اذا كانت معبأة في صناديق أو كرتون او سيلوفين ألا بموافقة الشركة تحريريا .

ولم يكن هذا الاتفاق في نظر جمعية التمور ومن ورائها الحكومة غير تجربة وقتية لتنظيم تجارة التمور ريثما تتهيأ حلول اخرى . غير ان هذه التجربة قد تطورت واطيلت مدتها بعدئذ ، فادخلت على اصل الاتفاق تعديلات اقتضتها ظروف الحرب وكرر التعاقد مع نفس الشركة بحيث امتد اجل امتيازها بموجب آخر اتفاقاتها مع الجمعية الى موسم سنة ١٩٤٩ .

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عدل قانون الجمعية لينسجم واهداف الثورة بزيادة الانتاج والتصريف على اساس المنافع المتبادلة وحماية المنتجين ورعاية مصالحهم بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ . وبالنظر الى قيام الجمعية بممارسة الاعمال التجارية على نطاق واسع سواء كان بتصريف التمور التي تقوم باستلامها الجمعية التعاونية أو بتصريف انتاج التمور في مكابسها الحديثة ولملافاة ما قد يحصل من مشاكل او اعتراضات قانونية على اعتبار ان الجمعية بموجب القانون العام لا يجوز لها المتاجرة بقصد الربح فقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ ابدل بموجب اسم (جمعية التمور) الى (مصلحة التمور العراقية) وحلت كلمة (مصلحة) محل كلمة (جمعية) اينما وردت وردت في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته . ومن اهم الاعمال والواجبات التي تقوم بها المصلحة بموجب قانونها المعدل (المادة الرابعة من قانون المصلحة) ما يلي :ـ

١ ـ الدخول في السوق كمشتر او مكبس او مصدر .

٢ ـ تأسيس شركة لنقل التمور او المساهمة في الشركات المؤسسة لهذا

الغرض او التعاقد مع شركات النقل لتصدير التمور •

٣ ـ تأسيس معامل تجريبية لاستخراج منتجات التمور والنخيل •

٤ ـ استيراد الآلات والادوات والمواد اللازمة لصناعة التمور وتغليفها وتعليبها لذوي العلاقة •

٥ ـ مقايضة التمور في الاسواق الخارجية •

٦ ـ تأسيس وكالات في الخارج •

٧ ـ ايفاد من يختارهم (مجلس ادارة المصلحة) لدرس الاسواق العالمية والاتصال بالهيئات التي لها علاقة بتجارة التمور والدعاية لها وله ايضاً ارسال بعثات دراسية في مواضيع تتصل بالتمور •

٨ ـ تأسيس الشركات والمساهمة فيها او في الشركات المؤلفة لتحقيق اهداف هذه المادة •

٩ ـ تعيين الكميات العظمى لاصناف التمور المصدرة وانواعها ودرجاتها وتوزيعها على الاسواق الخارجية وعلى المجازين بالتصدير •

١٠ـ تسليف المال الى الملاكين المحتاجين بقدر ما تسمح به حالتها •

١١ـ تأسيس شركات او جمعيات تعاونية من الملاكين والمساهمة فيها •

١٢ـ تقرير قيام المصلحة بتصريف التمور او اصناف معينة منها او تفويض ذلك الى احد المجازين او مجموعة منهم وفقاً للقانون •

١٣ـ عقد صفقات تمور لبيع التمور وحصر تصديرها كلاً أو جزءاً الى خارج العراق على ان يكون عقد مثل هذه الصفقات فيما يتعلق باية منطقة تابعاً لقرار اولى من منطقتها وعلى ان لا يتم عقد الصفقة الا باسم

المصلحة او لحساب شركة تساهم فيها المصلحة بنسبة لا تقل عن ربع رأسمالها •

١٤- اجراء ترتيب لتوزيع اسواق التمور الخارجية بالاستثناء الى انواعها وكمياتها اذا كان ذلك مختصاً لاغراض هذا القانون •

ويلاحظ ان المصلحة بقانونها الجديد قد اصبحت اكثر اشـــراقاً وسيطرة على تجارة التمور في العراق فهي السلطة المركزية الوحيدة التـي تتولى التعامل بتجارة التمور العراقية • وهذا مما ادى الى تحسين جزئي في هذه التجارة من حيث كميات التمور واقيامها • غير ان هذا لا يعنى ان هناك تواقف كبيرة يلازم عمل هذه المصلحة ويجعلها اقل فاعلية وتأثيراً في تجارة التمور ومن اهمها اهمال بعض الاسواق الخارجية وضعف الابحاث الخاصة بالتسويق والدعاية •

الفصل الثالث

الاساليب المقترحة لتنظيم تجارة التمور

بعدما استعرضنا في الصفحات السابقة المشاكل التي تواجه تجـــارة التمور في العراق والاساليب التي اتخذت في هذا السبيل لتذليل تلك المشاكل والتي ساعدت قليلا على القضاء على بعض تلك المشاكل ، نعود الآن الى تبيين الاساليب الحديثة التي اتبعتها الدول المختلفة في تنظيم تجارتها الخارجيـة ولا سيما تنظيم تصدير محاصيلها الرئيسية • وقد تنطبق بعض هذه الاساليب على العراق وعلى الاخص على تجارة التمور المحصول الرئيسي في تجارة الصادرات •

وقد يكون من المفيد شرح الانظمة التالية :ـ

اولا ـ نظام التصدير في الاقتصاديات الغربية وما شاكلها :

يتكون جهاز التصدير في هذه الاقتصاديات من عدد ضخم من المنشآت الخاصة التي تتخصص أما كلية أو جزئيا في عمليات التجارة • وهنا تتعدد اوجه التخصص ، فقد تقوم المنشأة بالتجارة في الداخل أو في الخارج أو في كليهما • وقد ينحصر النشاط التجاري في سلعة معينة أو أنواع متباينة من السلع أو الخدمات • كذلك هناك منشآت تقوم بالتصدير فقط بينما تقوم منشآت أخرى بالتصدير أو الاستيراد •• وهكذا •

وتنحدر وظيفة التصدير في هذه الدول على مستوى المنشأة وبواسطة ادارة هذه المنشأة في ضوء أهدافها ومصالحها •

وفي بعض الاقتصاديات الغربية تقوم الحكومة أحيانا بانشاء هيئة أو هيئات حكومية لتصدير أو استيراد سلع معينة ـ جنبا الى جنب مع المنشئات الخاصة • ومثال على ذلك ما قامت به الحكومة الامريكية من انشاء لجنة القطن الامريكية • ولكن يلاحظ أن المنشئات الخاصة تقوم بحمل العبء الاكبر في مجال التصدير ، كما أن الهيئات الحكومية تنشأ غالبا لمعالجة ازمة اقتصادية معينة ـ كتراكم المخزون من محصول القطن مثلا •

ثانيا ـ نظام مجالس التسويق :

يعمل بهذا النظام في بعض الدول المتخلفة اقتصاديا وخاصة في الدول التابعة ـ أو التي كانت تابعة ـ للحكم البريطاني في افريقيا • وهذه المجالس عبارة عن هيئات حكومية تملك قوى احتكارية في شراء وبيع منتج محلي أو أكثر • وتسوق على سبيل المثال مجلس جزيرة السودان وهو يقوم بتسويق قطن منطقة الجزيرة • ومجلس تسويق يوغندا ••• الخ •

وبوجه عام لا تحتكر هذه المجالس تجارة التصدير احتكارا كليا في البلاد التي تنشأ فيها وانما يقتصر الاحتكار على سلع معينة فقط • ولكن من الناحية العملية تهيمن هذه المجالس على صادرات هذه البلاد في معظم الحالات ، لان المجالس تقوم بتسويق السلعة أو السلع الرئيسية هناك •

ثالثا ـ التنظيم السوفييتي للتجارة الخارجية :

تنحصر معاملات التجارة الخارجية في الهيئات الحكومية فقط في الاتحاد السوفييتي • فهناك ما يقرب من ٢٤ هيئة أو مؤسسة للتجارة تخص كل منها بتصدير واستيراد سلع معينة تحت رقابة وزارة التجارة الخارجية •

ولكل مؤسسة تجارة سلطة احتكارية فيما يختص بالسلع الداخلة في نطاق نشاطهـــا •

والمؤسسات التجارية لها صفة الاستقلال عن المؤسسات الاخرى • فهي تمارس نشاطها في حدود الخطة العامة ، فتشترى من الخارج وتبيع لتجار الجملة وللمؤسسات لتبيع في سوق التصدير •

وتقوم لجنة التخطيط الحكومية باخطار مؤسسات التجارة بالاحتياجات الاستيرادية والفائض التصديري • وفي الوقت نفسه تلعب مؤسسات التجارة ووزارة ، التجارة الخارجية دورها في تقرير سياسة الاستيراد والتصدير عن طريق التقارير التي تقدمها هذه الجهات بخصوص الفرص المتاحة في مجال التجارة الخارجية •

رابعا ـ التنظيم اليوغسلافي للتجارة الخارجية :

كما هو الحال في روسيا وفي سائر دول الكتلة الشرقية ، تحتكر الدولة عمليات التجارة الخارجية • ولكن يلاحظ ان النظام اليوغوسلافي يختلف عن النظام السوفيتي في نقاط هامة • ففي يوغوسلافيا يقوم بعمليات التجـــارة الخارجية عدد كبير من المنشآت المسجلة (بلغ حوالي ٤٩٠ منشأة في عام ١٩٥٩) بعكس الحال في روسيا حيث ينحصر هذا النشاط في عدد محدود من المؤسسات المتخصصة وتنقسم المنشآت التي تمارس التجارة الخارجية الى أربعة أنواع :

١ ـ منشآت التجارة الخارجية :ـ وهذه منشآت متخصصة تخصصا كاملا في التجارة الخارجية • وهـــذا النوع يعتبر أكثر الانواع اهمية ،

وكمبدأ تختص كل منشأة بتجارة منتج معين أو مجموعة معينة من المنتجات .

٢ ـ المنشآت الانتاجية (زراعية وصناعية) : هذه المنشآت يمكنها تصدير جميع أنواع السلع التي تنتجها ، واستيراد ما يلزمها من الخارج .

٣ ـ مؤسسات التجارة الداخلية :ـ وهذه يمكنها استيراد سلع معينة لسد احتياجات السوق المحلي ، بعد الحصول على الترخيص اللازم .

٤ ـ وكلاء المؤسسات الاجنبية .

من الجائز ان يكون هناك أنواع أخرى من التنظيم في ميدان التجارة الخارجية في بعض الدول الاخرى ، ولكن الاشكال الاخرى ـ ان وجدت ـ من المحتمل ان تتخذ وضعا من الاوضاع الرئيسية التي ذكرناها مع بعض التعديل أو الاختلاف في ناحية أو أخرى .

بعض نماذج التنظيم التي يمكن تطبيقها محليا

يتضح من الاستعراض السابق ان هنـــاك فوارق هامة بين مختلف النماذج التنظيمية للتجارة الخارجية المتبعة في النظم الاقتصادية المختلفة . وتعكس هذه الفوارق ـ الى حد كبير ـ التباين في النظم الاقتصادية ذاتها والاختلاف في طرق تنظيم وادارة مجموعة الوحدات الاقتصادية في هـــذه الدول .

يمكننا أن نستخلص اذن ان هذه الاعتبارات يمكن ان توجه أية مجهودات تبذل لرسم نموذج تنظيمي للنشاط التصديري لقطاعنا العام .

فاذا ما نظرنا الى التنظيم الجديد للقطاع العام في العراق وشركاته لوجدنا انه يمكن لهذا القطاع ان يمارس نشاطه التصديري عن طريق

اتباع احدى التنظيمات الثلاثة الآتية :

١ ـ التنظيم اللامركزي ، وذلك بأنشاء او بالاحتفاظ بادارات التصدير في الشركات التابعة لكل مؤسسة عامة بحيث تقوم كل شركة بتصدير منتجاتها .

٢ ـ التنظيم المركزي المطلق ، وذلك بأنشاء مؤسسة عامة مستقلة تتخصص في التصدير . ويجود أن تضم هذه المؤسسة عددا محددا من الشركات أو الادارات تختص كل منها بتصدير مجموعة سلعية معينة . ويماثل هذا النظام التشكيل السوفيتي لمؤسسات التجارة الخارجية في بعض مظاهره .

٣ ـ التنظيم المركزي النوعي ، وذلك بانشاء جهاز متخصص يلحق بكل مؤسسة من تلك المؤسسات العامة التي تمارس عمليات التصدير ، ويكون مسئولا أمام المؤسسة العامة التابع لها عن تسويق جميع منتجاتها في الخارج .

أي هذه النماذج التنظيمية الثلاثة يعتبر أكثر كفاية بالنسبة لقطاعنا العام ؟ وعلى الاخص تجارة التمور . للاجابة على هذا السؤال ، سنقوم فيما يلي باستعراض مزايا ومساوىء هذه النماذج المختلفة ، وسنبدأ بالتنظيم اللامركزي .

التنظيم اللا مركزي :

تمتاز طريقة التنظيم اللامركزي أولا بتوافر عنصر الخبرة والدراية للشركات المصدرة بمنتجاتها من الناحيتين الفنية والتسويقية . ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تميز اللامركزية في مجال التصدير . فمن

المعروف ان النقص في هذه الخبرة له آثاره العكسية على احتمالات تسويق المنتجات • ويمكن القول بوجه عام أن الخبرة الفنية والتسويقية الخاصة بسلعة معينة تقل كلما بعدنا عن مركز انتاجها وتسويقها المباشر • ويعتبر الاتصال المباشر (أو الاتصال الشخصي أحيانا) بالعميل الاجنبي من العوامل المرتبطة بعنصر الخبرة ومن مقوماته • فلا شك ان هـــذا الاتصال يمكن الشركة المنتجة من التعرف على احتياجات العميـــل ومحاولة استيفائها • وادخال التحسينات اللازمة على المنتجات لمقابلة المنافسة في الاســـواق العالميـــة •

كذلك يؤدي الاتصال المباشر بين الشركات المنتجة وعملائها في سوق معين الى التعرف على خواص هذا السوق وعلى العوامل التي تؤثر فيه بدرجة من التفصيل قد لا يمكن بلوغها اذا ما انكمشت شبكة الاتصال نتيجة لتركيز التسويق في أيدي مؤسسة عامة واحدة مثلا •

ومن المزايا الهامة القيام شركات القطاع العام بالتصدير المباشر سهولة التنسيق بين سياسات الانتاج والتصدير لكل شركة ، وتلافي التضارب بين سياسة الانتاج وسياسة التصدير الذي يحتمل ان يحدث في حالة توحيد أو تركيز عملية وسياسة التصدير في مؤسسة واحدة للقطاع العام كله • هذا بالاضافة الى ان الشركة المنتجة لديها المعلومات الخاصة بالفائض التصديري وامكانيات زيادة الانتاج ونفقاتـه وغير ذلك من المعلومـات اللازمة لرســـم سياسة التصدير الخاصة بها • وهذه المعلومات قد يصعب توفيرها أولا بأول لمركز يقوم بعمليات التصدير ورسم السياسة لعـــدد ضخم من شركات القطاع العام •

ومن المحتمل أيضا ان تقوم كل شركة – في ظل اللامركزية – ببذل اقصى جهد ممكن لتسويق سلعها في الخارج ومضاعفة الجهود لفتح أسواق جديدة أو لتسويق منتجات جديدة ، يدفعهـــا الى ذلك عامل المنافسة بين الشركات المختلفة في مجال التصدير – خاصة وان احراز التقدم في هذا المجال أصبح يعتبر احد مقاييس النجاح والكفاية •

بالاضافة الى هذا فان قيام كل شركة بعمليات التصدير الخاصة بها يتيح الفرصة لوجود رقابة فعالة على النشاط التصديري ويسهل عملية تحديد المسئولية وتقييم نتائج الجهود المبذولة بصفة واضحة • وقـد يكون عامل الرقابة هذا أقل فاعلية اذا ما اقتسمت هيئة أخرى مسئولية التصدير مع المنشأة • اذ من المحتمل ان يؤدي هذا أحيانا الى تلافي مسئولية أخطاء معينة أو الى القاء تبعة المسئولية على الغير •

وأخيرا يتلافى التنظيم اللامركزي مشاكل ومساوىء التنظيم المركزي المطلق التي سيأتي ذكرها فيما بعد •

أما فيما يختص بمساوىء اللامركزية في التصدير • فيمكن توضيحها بأستعراض مزايا المركزية في هذا الميدان •

التنظيم المركزي المطلق :

تنقسم مزايا المركزية الى قسمين الاول فيما يختص بالفوائد الناتجة من كبر حجم الوحدة المنظمة للتصدير ، والثاني يختص بالمركز الاحتكاري لهذه الوحدة •

لا شك في ان كبر حجم الوحـــدة المنظمة للتصدير سيتيح الفرصة لتحقيق وفورات الحجم الكبير في التعبئة ، الشحن ، التأمين ••• الخ • هذا

بالاضافة الى أن توحيد مجهودات التصدير سيمكن الوحدة الكبيرة من توفير خدمات أساسية في هذا الميدان والقيام بها على أساس اقتصادي • ونخص بالذكر انشاء وحدة فعالة وذات كفاية عالية لابحاث التصدير ، واقامة مراكز مدعمة بالاساليب العلمية والخبراء في المناطق الاساسية في السوق الخارجي لترويج صادراتنا والدعاية لها •

ومن أهم مزايا المركزية في تنظيم قطاع التصدير في الوقت الحالي بالذات تعبئة مصادر الخبرة في هذا الميدان للاستفادة من خدماتهم وخبرتهم على أوسع مدى ممكن • فما زال اقتصادنا يعاني نقصا كبيرا في مجال الخبرة التصديرية كما ان هناك توزيعا غير متوازن ـ من حيث توافر هذه الخبرة ـ بين الشركات المختلفة التي تمارس التصدير • ولا ريب في ان الحل الامثل لهذه المشكلة يعتمد على تطوير وتدريب المزيد من الخبراء لسد نواحي النقص الحالية ، ولكن هذا الحل يستلزم فترة طويلة نسبيا • ولذلك تعتبر تعبئة المصادر الحالية حلا فعالا لمواجهة المشكلة في الوقت الحالي •

تؤدي المركزية في ميدان التصدير الى اضفاء الصفة الاحتكارية للجهاز التصديري للدولة • ويترتب على هذه الصفة ثلاثة مزايا أساسية •

أولا ـ يزيد الاحتكار من قوة المساومة لقطاع التصدير امام المشتري الاجنبي • وليس هناك حاجة الى تأكيد أهمية هذا العامل في عصر يتصف بالتكتلات الاقتصادية ، والتمييز في المعاملات التجارية ، وتعدد الاتفاقات الثنائية • فكلما زادت قوة مساومة الدولة تجاه الدول الاخرى كلما زادت احتمالات تحسن شروط التجارة واتساع أسواق تصدير منتجات هذه الدولة ، بفرض بقاء العوامل الاخرى على حالها •

ثانيا ـ تمنح المركزية في التصدير الجهاز المركزي السلطة لتنظيم المنافسة بين الشركات المنتجة في ميدان التصدير • فيمكن لمثل هذا الجهاز مثلا أن يمنع المنافسة السعرية التي قد تنشأ بين شركتين تنتجان نفس السلعة لكسب عميل معين • ويعتبر هذا النوع من المنافسة مشروعا في ظل نظام الاقتصاد الحر • ولكن من الصعب فهم أو تبرير المنافسة السعرية في الاسـواق الخارجية بين وحدتين انتاجيتين من وحدات القطاع العام اللتان تنتميان الى مؤسسة عامة واحدة • ومما هو جدير بالذكر هنا أن تنظيم المنافسة بين شركات القطاع العام لا يعنى بالضرورة منع جميع اوجه التنافس ، اذ لا شك في أن روح التنافس يجب أن تسود بين وحدات القطاع العام لرقي الانتاج ورفع مستوى الكفاية الانتاجية •

ثالثا ـ يؤدي تركيز التصدير في جهاز واحد الى تسهيل عملية مراقبة أسعار الصادرات والى تعديل هذه الاسعار بالزيادة أو النقصان طبقا لسياسة سعرية منطقية ومترابطة تهدف الى مواجهة التقلبات في حالة الطلب العالمي من جهة ، والى تنسيق جهود مساندة الصناعات الناشئة وفتح أسواق لسلعها في الخارج من جهة أخرى • وتتضح ضرورة تركيز هذه العملية في يد جهة واحدة في ان تعديل الاسعار يتطلب أحيانا تجاهل التكلفة المحلية أو الاسـعار المحلية للسلعة موضـع الاعتبار • وبديهي انه يصعب ان تتجاهل الشركة المنتجة تكلفة الانتاج عند قيامها بتحديد أسعار التصدير ، خاصة اذا ما تطلب الامر تخفيض السعر عن مستوى التكلفة • فكل شركة تهدف الى تحقيق

الربح لا الى تحمل الخسارة في عمليات التصدير • وليس معنى ذلك تشجيع سياسة البيع في الخارج بأقل من التكلفة المحلية دائما ، اذ لا جدال في ان هذا يتنافى مع ابسط مبادىء الاقتصاد ولكن الهدف هنا هو توجيه النظر الى ان الظروف قد تتطلب أحيانا اتباع هـذه السياسة بالنسبة لمنتجات معينة وفي حدود فترة زمنية محددة • كما ان تحديد الاسعار بواسطة جهاز مركزي على مستوى أعلى من مستوى الشركات المنتجة يوفر فاعلية أكبر لهذه السياسة ، كما يضفى عليها صفة المرونة اللامركزية لمواجهة التقلبات •

وللمركزية المطلقة في التصدير عدة مساوىء بعضها فني وبعضها اداري • وتترتب هذه المساوىء على صفتين أساسيتين يتصف بهما الجهاز المركزي للتصدير وهما ، أولا ضخامة حجم الجهاز وثقل العبء الملقى على عاتقه ، وثانيا الاستقلال التام الممنوح لهذا الجهاز ولكل مؤسسة من المؤسسات العامة الاخرى ، وهو استقلال تحتمه ضرورة حسن سير العمل بالمؤسسات •

يترتب على ضخامة جهاز التصدير المركزي عدم امكان توجيه الاهتمام الكافي لكل سلعة نظرا لتعدد هذه السلع من ناحية ، وهذا يؤدي الى ثقل العبء الملقى على عاتق الجهاز ، والاختلاف طبيعة واهمية مشاكل السلع المختلفة من ناحية أخرى • وقد يدفع هذا الوضع الجهاز المركزي الموحد أو يضطره ، الى اتباع السبل الممهدة لتسويق المنتجات المحلية الرائجة فعلا في الاسواق العالمية ، دون ان يعير اهتمامه الى التغلب على صعوبات فتح أسواق جديدة أو تسويق منتجات جديدة •

كمـــا يترتب على التركز الزائد مشاكل ادارية وتنسيقية أولا بين الادارات ، المختلفة للجهاز وبين ادارته العليا خاصة اذا ما كانت هذه الادارة حريصة على تتبع التطورات العديدة في الادارات المختلفة ، وثانيا بين الجهاز المركزي للتصدير من ناحية وبين المؤسسات العامة وشركاتها من ناحيـة أخـــرى .

وأساس المشاكل الادارية والتنسيقية بين جهاز تصدير موحد وبين المؤسسات العامة يتبلور في صفة استقلال هذه المؤسسات ، وفي تعدد الوحدات الانتاجية التابعة لكل منها ، وفي طول سلسلة الاتصال بشكل يجعل من المتعذر تحقيق الاتصال السريع الفعال بين جهاز التصدير ووحدات الانتاج لمعرفة امكانيات التصدير وزيادة الانتاج وغير ذلك من المعلومات الحيوية لتقرير سياسة التصدير . هذا بالاضافة الى أن جهاز التصدير في هذه الحالة لن تكون له السلطة النهائية أو الرقابية على شركات القطاع العام في مجال التصدير بحكم تبعيتها للمؤسسات العامة المستقلة . وأخيرا ، من المحتمل ان يصعب التنسيق بين السياسة التصديرية للجهاز الموحد للتصدير وسياسات المؤسسات الانتاجية ، أو قد يحدث تضارب بين هذه السياسات ليس من اليسور تلافيه أو معالجته ، نظرا لان كل من الطرفين قد يصر على وجهة نظره . ولاشك في ان هذه العوامل لها آثارها السيئة على تنمية صادراتنا .

التنظيم المركزي النوعي :

يتضح مما سبق ان لكل من اللامركزية والمركزية المطلقة عيـــوب يصعب التغاضي عنها وقد يصعب معالجتها . وهذا يدفعنا الى دراسة النموذج الثالث لتنظيم قطاع التصدير وهو الذي يقضى باتباع المركزية النوعية في

هذا القطاع بتكوين جهاز للتصدير في كل مؤسسة عامة يتبع ادارة المؤسسة ويتخصص في تسويق منتجاتها في الخارج •

ولا شك في ان للمركزية النوعية عيوبها شأنها في ذلك شأن أي شكل من اشكال التنظيم الاخرى • فقد لا يتوافر عامل الاتصال الشخصي بالمشترى الاجنبي في ظل المركزية النوعية بنفس درجة توافره في ظل اللامركزية • هذا بالاضافة الى أن المركزية النوعية تتطلب تكوين جهاز على درجة عالية من الكفاءة للاتصال بالوحدات الانتاجية داخل المؤسسة ، وقد يؤدي أي اختلال في هذا الجهاز الى عرقلة الجهود المبذولة لتسويق المنتجات في الخارج • واذا ما قارنا بين المركزية المطلقة والمركزية النوعية لوجدنا ان الاخيرة ينقصها توفير عملية مراقبة أسعار صادراتنا بوجه عام ، وادخال التعديلات اللازمة عليها • ذلك ان اجراء هذه الخطوات يصبح ممكنا بالنسبة لجهاز واحد أعلى للصادرات يكون له السلطة الرقابية على جميع وحدات التصدير •

الا ان عيوبا كهذه يمكن التغلب عليها باتخاذ الاجراءات معينة فمثلا يمكن انشاء مجلس أعلى أو صندوق عام لدعم الصادرات يمنح اختصاصات مراقبة الاسعار وادخال التعديلات عليها بعد التداول مع المؤسسات الانتاجية المعنية بالامر •

ولكن بالرغم من هذه العيوب يمكن القول بان المركزية النوعية تجمع بين المزايا الرئيسية لنظامى اللامركزية والمركزية المطلقة ، وتتلافى جانبا كبيرا من نقائص كل منهما •

فبالنسبة لعامل الخبرة تتيح المركزية النوعية المجال لتعبئة الخبرات

التصديرية المتخصصة في كل قطاع سلعي في شكل وحدة تسويقية ذات كفاية عالية تخدم جميع وحدات المؤسسة العامة • وبهذا يمكن تلافي عيوب اللامركزية وتحقيق مزايا المركزية المطلقة في هذا الصدد •

اما فيما يختص بالتنسيق بين سياسات الانتاج والتصدير ، فالمركزية النوعية قد تكون التنظيم الامثل الذي على مستواه يتم هذا التنسيق ، خاصة وان التنظيم النوعي الجديد يستدعي اجراء تنسيق عام بين السياسات المختلفة لجميع الشركات التابعة للمؤسسة العامة تقوم به وتشرف عليه المؤسسة العامة نفسها • وبهذا تتلافى المركزية النوعية مساوىء المركزية المطلقة في نواحي التنسيق والاتصال بالمؤسسات العامة والشركات المنتجة تبعا لاستقلال هذه الهيئات من جهة ولضخامة عبء الاتصال من جهة أخرى •

هذا ويوفر نظام المركزية النوعية مزايا الحجم الكبير التي سبق ذكرها ، وفي الوقت نفسه يتلافى احتمال عدم توجيه الاهتمام الكافي لبعض السلع كما قد يحدث في ظل المركزية المطلقة كما اشرنا • فلا شك ان جهازا تصديريا متخصصا في تسويق مجموعة سلعية محدودة ، ومسئولا بصفة مباشرة امام المؤسسة التي تقوم بانتاج هذه المجموعة ، في استطاعته ان يقوم بمجهود أكبر من المجهود الذي تبذله هيئة عامة للتصدير لا تخضع لنفس النوع من الرقابة من قبل المؤسسات الانتاجية المختلفة •

والمركزية النوعية في ميدان التصدير تضمن أيضا مركزا احتكاريا بالنسبة لكل سلعة ، كما هو الحال في ظل المركزية المطلقة ـ فالعبرة هنا بتوحيد مركز أو تركيز سلطة التصدير لكل سلعة أو مجموع سلعية • وليس من الضروري تجميع هذه المراكز الاحتكارية في يد هيئة مركزية واحدة •

وأخيرا يؤدي تطبيق المركزية النوعية في التصدير الى التنظيم الامثل لعملية المنافسة بين الشركات التابعة للمؤسسة • اذ ان السياسة السعرية للتصدير في ظل المركزية النوعية ستكون من اختصاص جهاز التصدير المركزي في كل مؤسسة • ويمكن ان يسمح هذا النظام باتاحة درجة من اللامركزية في التصدير لبعض الشركات الكبيرة القوية ذات الاجهزة المدعمة والسجل الناجح في مجال التصدير ، لتمارس مباشرة نشاطها في التصدير على ضوء أهداف تحددها المؤسسة • اما الشركات الناشئة أو الصغيرة الحجم فيحسن ان تعهد بهذه الوظيفة للمؤسسة النوعية المختصة حتى يتيسر تكوين جهاز تصدير قوي لهذه الشركات لا يتيسر تكوينه لاية شركة منها منفردة بطريقة فعالة واقتصادية •

بعض الاقتراحات العلمية لحل مشكلة التمور العراقية :

من المعروف ان تحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الاقطار النامية لا يتم الا بالتخطيط الاقتصادي السليم – التخطيط يعني الشروع باجراء البحوث والدراسات التي تعرفنا على المشاكل لنضع لها الحلول السليمة والتمور تلك المادة الرئيسية في انتاجنا القومي لم تحظى في السابق بهذا الاهتمام الهادف الى تنميتها كمصدر مهم من مصادر الثروة القومية ولذلك نجد ان الابحاث والدراسات التي خصصت للتمور في السابق قد عجزت عن انارة الطريق لتخطيط انتاجها وتسويقها •

والسياسة الاقتصادية في العراق تهدف الى حل هذه المشكلة جذريا بمعنى القضاء على مشكلة التصريف من جهة ورفع قيمة التمور في الداخل والخارج من جهة أخرى مع الابقاء على هدف تشجيع وتطوير زراعة

النخيل في العراق • ان ذلك لا يتم الا بزيادة درجات التصنيع وتحسين طرق التعبئة والخزن ، وقطف التمور من النخيل بالسرعة اللازمة وخزنه في مخازن خاصة بعد تبخيره لقتل ما يصيبه من حشرات التسوس ولهذا فقد تقرر تنفيذ جملة مشاريع لتطوير تجارة أو صناعة التمور ادخلت في الخطة الاقتصادية الخمسية وارصدت لها المبالغ الكافية لتنفيذها • وهي : مشروع العلف الحيواني • ومشروع الدبس المحسن ومشروع بناء مخزن للتبريد ومشروع بناء أربعة مراكز لاستلام التمور وأربعة مكابس فنية حديثة • وتنفيذ هذه المشاريع يعني :ـ

أولا ـ ايجاد منافذ داخلية لتصريف التمور وهذا يؤدى ليس فقط الى القضاء على مشكلة تكديس التمور وانما يؤدى الى رفع قيمتها وذلك ناشيء عن زيادة درجات التصنيع خاصة فيما يخص تنفيذ مشروع الدبس المحسن ومشروع العلف الحيواني أيضا • ان رفع هذه القيمة له مدلولات اقتصادية كبيرة فهي تعني زيادة دخول المنتجين والمشتغلين في هذا الانتاج وتعنى لمايضا زيادة درجة الاستخدام بالنسبة لمشروع العلف الحيواني فان من شأنه ان يسهم في انماء الثروة الحيوانية في البلد •

١ ـ ان انشاء مخازن التبريد تعني قدرة الابقاء على سلامة التمور واحفاظ على خصائصها لمدة طويلة وهذا يؤدى الى تحقيق توافق أكثر بين مواسم الانتاج في العراق ومواسم التصريف في الاسواق العالمية لا سيما أسواق الاقطار المتقدمة صناعيا التي يكثر الطلب فيها في موسم مبكر بالنسبة الى موسم انتاج التمور في العراق بحيث ان التبريد

يمكن من مواجهة الطلب موضوع البحث من انتاج موسم سابق .

٢ ـ ان نفس هذا السبب يؤدي الى زيادة تصريف التمور المعدة للاستهلاك البشري الامر الذي يقلل من نسبة التمور التي تؤول الى الاستهلاك الصناعي والحيواني . وبالنظر لفرق السعر الكبير بينهما فان ذلك يعني زيادة حصيلة العراق من العملات الاجنبية .

٣ ـ ان انشاء المكابس العصرية يعني ليس فقط زيادة القدرة التزاحمية لتمور العراق في الاسواق العالمية تجاه تمور الدول الاخرى ، وانما أيضا يسهم في زيادة تنمية قيمة التمور على تحقيق نفس الهدف المتقدم ه.

ان تحقيق هذه الاهداف ذات فوائد كبيرة للاقتصاد القومي ليس أقلها زيادة دخول المنتجين في قطاع مهم في قطاعات الاقتصاد القومي وزيادة درجة الاستخدام والاسهام في تحقيق توازن خارجي أكبر لعملية النمو الاقتصادي في العراق . وهنا نؤكد مرة أخرى على اهمية الابحاث في ملاحقة تنفيذ المشاريع وما تثيره من مشاكل مستمرة تنتظر الحلول ولذا فان اهتمام الباحثين يجب ان يتوجه لمعالجة هذه المشاكل ونخص بالذكر المشاكل الفنية المتعلقة بزراعة النخيل والقضاء على آفاتها وتحسين طرق انتاجها وقطف التمور والمشاكل المتعلقة بتصنيع هذه التمور بما يحقق الانسجام بينها ونشير الى ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والابحاث الفنية التي من شأنها ايجاد منافذ جديدة لتصريف التمور وزيادة استهلاكها .

ان التمور العراقية تساهم سنويا في الدخل القومي بأكثر من (١٠) ملايين دينار وتساعد على زيادة دخول مختلف الفئات بما المؤسسات الرسمية

وشبه الرسمية والبنوك وتخلق حركة عمل تختلف سعة وشمولا باختلاف المواسم فكلما كان الموسم جيدا طبيعيا معتدل الحاصل كان التصدير منتظما وبأسعار جيدة وكان الايراد الناتج عن ذلك جيدا أيضا والعكس بالعكس •

علمنا ان قيمة التمور المنتجة في العراق سنويا تبلغ في المجموع أكثر من خمسة ملايين دينار تقوم مؤسسات التمور بشراء كميات منهـا بمبلغ يزيد على ثلاثة ملايين دينار • وذلك لقاء شراء التمور التي تتطلبها العقود المبرمة معها أو لاستلام الفائض من التمور لتخليص أصحابها منها معاونة لهم وتشجيعا لمواصلة عملهم في حقولهم والعناية بها وقد أصبح ذلك من العوامل الاساسية في الحد من الهجرة الريفية الى المدن ولا يخفى ما لذلك من اهمية واثر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي •

وكما اشرنا آنفا فان اقتصاديات التمور بجميع مجالاتها تسـاهم في الدخل الوطني بما لا يقل عن (١٠) ملايين دينار سنويا وخاصة في السنوات الاخيرة وقد أخذت هذه المساهمة تميل الى الزيادة التدريجية فقد زادت أسعار التمور عام ١٩٦٥ داخليا بأكثر من ٢٥٪ قياسا على الاسعار في السنة الماضية وخاصة في أسعار تمور الزهدي ، وسبب ذلك لا لنقصان كمياتها بمقدار جزئي (وفي حدود أقل من ٨٪) بل بسبب تنظيم الاسواق في الداخل والخارج ونشاط حركة تصدرها كما وحصلت زيادة بالنسـبة لاسعارها في الاسواق الخارجية بنسب متفاوتة وتتراوح ما بين ٤٪ و ١٥٪ مع ان أسعارها في بعض الاسواق بقيت كما كانت في السنة الماضية • علما ان الحد الادنى للاسعار كما قررت رسميا لهذا الموسم بقيت على حالهـا بالقياس الى أسعار الموسم السابق (مع تعديل نسبي بسيط لاسعار بعض أنواعها) •

وان هناك مجالات كبيرة لزيادة الدخول المتأتية من التمور ونمـــو مساهمتها في الدخل الوطني العام وذلك عند بذل جهود اوسع في ناحيتين أساسيتين .

الناحية الاولى – زيادة العناية بالتمور محليا لتقليل نســـبة التالف والمتضرر منها علما ان الضرر المترتب بسبب عدم العناية بها أو لاصابتهـــا بالحشرات لا يقل عن المليون دينار سنويا .

الناحية الثانية – مع ملاحظة الناحية الاولى يمكن زيادة أسعار التمور المعدة للتصدير وحتى للاسواق التي تطلبها (بثمن رخيص) ولكن ذلك لا يتحقق الا اذا ما انتظم تصدير التمور بحيث يكون هنـــاك توازنا بين العرض والطلب واستعدادا لتلبية طلبات مختلف الاسواق وبالشكل الذي تطلبه من التمور ولعل في مقدمة ما يجب اتخاذه لتحقيق ذلك القيام بمشاريع لتصنيع التمور داخليا لسحب الفائض من التمور وخاصة في المواسم غزيرة الانتـــاج .

وهذا ما تقوم به مصلحة التمور الآن بمؤازرة الجهـــات الرسمية الاخرى ونأمل ان يتم ذلك خلال السنوات القليلة القادمـة ومن أجـــل النهوض بالتمور نوعا وسعرا وفي ذلك خدمة ليس لاقتصاديات التمور وفيها دعم لاقتصادنا الوطني بوجه عام بل ان في ذلك رفعا لمستوى حياتنا الاجتماعية ونموها ومن أجل تحقيق أفضل واسرع النتائج بهذا الشأن .

تعمل مصلحة التمور حاليا على تطبيق خطة رامية الى ما يلي :–

١ – مكافحة الآفات التي تصيب النخيل والتمور بوجه خاص في جميع مناطقها .

٢ ـ تنظيم امكان خزن التمور ووسائط كبسها في مختلف مناطقها •

٣ ـ ادخال أساليب كبس حديثة واستنباط استعمالات جديدة للتمور في مختلف المجالات •

٤ ـ تحسين أسعار التمور داخليا بما يتناسب واهمية كل نوع منها بالنسبة لاسواقها الداخلية والخارجية أي ان الاسعار يجب ان تلعب دورا منظما وموجها •

٥ ـ وضع قواعد دقيقة وثابتة لمراقبة التمور منذ قطفها حتى كبسها وعرضها للبيع أو لتصديرها والعمل على ان يكون الكبس مستقبلا بواسطة المكابس التابعة لمؤسسات التمور أو تحت اشرافها المباشر •

٦ ـ عدم عرض التمور في الاسواق الخارجية الا اذا توفرت فيها الشروط اللازمة من حيث النوعية وسلامة الكبس •

٧ ـ الاتصال المباشر والمستمر بالاسواق الخارجية ليس فقط لعقد صفقات بيع التمور بل أيضا للالمام بتقلباتها وما يطرأ فيها من تغيرات بتأثير الانظمة والقوانين الغذائية أو الكمركية المطبقة فيها وما يطرأ على أذواق المستهلكين من تبدلات •

٨ ـ نشر معلومات واضحة وصحيحة عن تقلبات أسواق التمور وأوضاعها وجعل العاملين فيها في العراق أو المتعاطين لشؤونها في الخارج على الملم بها الماما كافيا ومستمرا •

٩ ـ جعل مؤسسات التمور متمكنة اداريا وماليا من النهوض بواجباتها المضاعفة دون صعوبات لان هذه المؤسسات تقوم من جهة بتصريف أكبر كمية ممكنة من تمورنا ولكنها من جهة أخرى تقوم بتنفيذ

سياسة الدولة القاضية بوجوب استلام كافة التمور من اصحابها وذلك لتخفيف الضائقة المالية عنهم •

ولابد من الاشارة هنا الى ان تقلبات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وخاصة في السنوات العشر الاخيرة قد أدى الى تقليص زراعة النخيل في أغلب مناطقها وما نلاحظه من زيادة نسبية في الحاصل فمرده نمو بعض النخيل كانت قد زرعت قبل ذلك واخذت تعطى ثمارها في السنوات الاخيرة •

ولكن الاتجاه الملحوظ وخاصة في الالوية الجنوبية هو تقليص زراعة النخيل وسيتسبب ذلك ولا شك في نقصان الحاصل في السنوات القليلة المقبلة وان مساعينا حاليا متجهة الى تحسين النوعية عوضـــا من السعي الى زيادتها وفي ذلك حـــل لكثير من المشاكل التي تتعرض لها اقتصاديات التمور اليوم •

ان العراق ينتج من التمور ما يزيد كثيرا على ما تنتجه البلدان الاخرى ولكنه خلافا لما يظنه البعض لا يحتل مركزا احتكاريا كما انه لا يسيطر على أسواق التمور العالمية بل انه على العكس من ذلك أكثر من غـيره حساسية وتأثرا بتقلبات أوضاع تلك الاسواق بسبب منافسة تمور البلاد الاخرى أو بسبب منافسة المواد الغذائية والفواكه المقاربة في نوعها للتمور مثل الزبيب والعنب والتين وامثالها • ولهذا أو بسبب هذا كان لابد من القيام بتنظيم أسواق التمور العراقية والعمل على حسن مدها بحاجاتها لامكان السيطرة على تقلبات الاسعار فيها • فالواضح ان كثيرا من الاسواق تمتنع عن استيراد التمور اذا ما تجاوزت أسعارها حدا معينا • وان هذه الحقيقة

توجب الاشراف الدقيق على صادرات التمور وعدم ترك أمورها خاضعة لرغبة المتعاطين في تجارتها سواء كانوا تجارا في الاسواق الداخليـــة أو الخارجية •

وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب ان تضطلع به مصلحة التمور كمؤسسة مركزية لها الاشراف التام على عمليات تصـــدير بأنواعها والى مختلف أسواقها الى جانب اشرافها على شؤون التمور داخليا •

لقد كانت أمور التمور اقتصادية تعالج على أساس تجاري اعتيادي خاضع لتقلبات السوق بتأثير العرض والطلب وقد بذلت أحيانا محاولات لتنظيم أسواق بعض أنواع التمور وخاصة تمور البصرة ولكـــن تلك المحاولات بقيت محدودة الاهمية والاثر بل سبب بعضها توقف المساعي الرامية الى تحسين التمور أو العناية بالنخيل مثلما حصل عند انقاص أسعار التمور سنة ١٩٥٧ في منطقة البصرة فقد كانت نتائج ذلك اهمال بساتين النخيل وزيادة الهجرة منها أعقبه تردي ملحوظ في نوعية القسم الاغلب من التمور لا زلنا نلاقي الصعوبات بسببها •

وقد بدأ منذ موسم ٩٦٣/٩٦٤ في اتخاذ تدابير أساسية لمعالجة أمور التمور وخاصة الاقتصادية منها • ونحن على ثقة من ان معالجة هذه الناحية ستنعكس اثارهـــا على النواحي الاخرى الاجتماعية والزراعية وغيرها • ولتحقيق تنظيم أسواق التمور العراقية في الداخل والخارج نعمل على تثبيت أسعار التمور في مختلف مناطقها مع السعي الى تحسينها في الداخل والخارج وذلك يتطلب تحسين نوعية التمور المعروضة للتصدير بوجه خاص وعدم تجهيز الاسواق الخارجية بأكثر من حاجاتها وعدم تصدير أية كمية من

التمور (تزيد عن حد مناسب) الى أي سوق لم يسبق التعاقد بشأنها وكذلك الاتصال المباشر والمستمر بالاسواق الخارجية للالمام بأوضاعها وعقد العقود مع ذوي العلاقة فيها مبكرا •

ولابد أيضا من العمل على زيادة استهلاك التمور محليا لسحب الفائض منها مما يسهل امر تنظيم وتحسين أسعارها في أسواقها الخارجية • ومواصلة المساعي لقيام صناعات التمور المختلفة •

تلك هي خطوط عريضة لبعض ما اتخذ من تدابير وقد أتت بعض ثمارها بصورة ملموسة في الموسم الماضي والموسم الحالي وان البساطة التي عرضت فيها تلك الامور لا تعطى فكرة حقيقية عن الصعوبات التي تم التغلب عليها ولا تعطى فكرة عن الجهد الذي بذل لتحقيق ذلك ولعل أهم ما تتعرض له التمور من مشاكل تباين جهات النظر بشأنها •

فبعض الآراء تعتبر التمور عملية زراعية واقتصادية فاشلة عديمة الاهمية ولابد من التخلص منها جزئيا أو كليا عن طريق تحويل النشاط الزراعي الى محاصيل أخرى وقد يكون لهذه الآراء بعض الصحة من الناحية النظرية أو من ناحية اخذ الامور بظواهرها • ولكنها لا تقف على قاعدة مستقرة وثابتة من المنطق والواقع فان تقليص زراعة النخيل ومحوها عدا انه يفقد البلاد انتاجا هاما وأساسيا فانه يخلق وضعا اجتماعيا يزداد سوءا ويكلف الدولة من الجهد والنفقات ما هي في غنى عنه هذا اذا كانت قادرة على تحقيق ذلك •

يقابل هذا الاتجاه آراء تقول بوجوب العناية بزراعة النخيل وثمارها ، ليس من الناحية الكمية بل من الناحية النوعية بوجه خاص

فالتمور مع ما يرافقها من مشاكل نسبية تكون موردا أساسيا من موارد البلاد في الحاضر بل وفي المستقبل أيضا وتعتبر موردا وحيدا لمعيشة وارتزاق عدد كبير جدا من المواطنين كما ان زراعة النخيل تنتج وتثمر غالبا في مناطق يصعب الاستفادة منها في محاصيل أخرى وانها كانت وستبقى عاملا مهما من عوامل التخلص من حياة البداوة والحد من الهجرة الريفية • كما ان النخيل في حد ذاتها تكون موردا هاما من موارد الصناعات الريفية يضاف الى هذا ان النخيل وتمورها تعتبر من أهم مصادر تخفيف الضائقة المعاشية والتموينية وقت الازمات العالمية أو المحلية لا يمكن ان تدانيا بهذا الامر أية مزروعات أخرى •

ان الاتجاه الاخير تتبناه مصلحة التمور تبنيا مطلقا وتبذل جهدها للحصول على اقصى فائدة من زراعة النخيل والتمور ليس فقط لاصحابها بل وللعراق عموما ومهما يكن الامر فاننا على ثقة بفضل الوعي الذي اخذ يزداد شعورا بأهمية التمور واقتصادياتها ومن ان التمور ستلعب في المستقبل القريب دورا ايجابيا في الاقتصاد العراقي يفوق اهميتها اليوم ليس فقط بالنسبة للتجارة الخارجية بل أيضا في خلق أعمال جديدة في الداخل وفي تطوير الدخل الوطني وزيادتها بصورة عامة •

ان جميع المساعي مركزة وكما اشرنا اليها آنفا الى أمرين أساسيين :

الاول ـ زيادة الصادر من التمور وبنوعية حسنة وأسعار جيدة •

الثاني ـ انشاء صناعات حديثة لسحب الفائض منها ولايجاد أعمال متطورة منها تساعد على زيادة استهلاك التمور محليا •

والهدف من ذلك ان نحقق نموا في الدخول من التمور ومنتوجاتها

لا يقل سنويا عن ٥ر٦٪ أي ما يعادل (٤٢٠) ألف دينار سنويا •

وان معدل الصادر حاليا ما قيمته (٥ر٦) مليون دينار • اما التمور المستهلكة محليا حتى وان بقت على حالها من حيث الكمية أي (٥٠) الف طن الا انها ستكون أفضل سعرا مما هي عليه الآن بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ اخذا بتطور الاسعار محليا في السنوات الثلاث الاخيرة وذلك فيما يتعلق بتمور الزهدي اما أنواع التمور الاخرى فستحصل في أسعارهـــا زيادة نسبية في حدود ٥٪ داخليا وبما لا يقل عن ذلك في أسواقها الخارجية •

الفصل الرابع

تصنيع التمور

تصنيع التمور :

ان الصناعات الاساسية القديمة للتمور هـــي دبس البزارة والخل والعرق ومعجنات التمور وهذه الصناعات منتشرة على نطاق ضيق لا تسـد حاجة الاستهلاك الداخلي • اما الصناعات المتطورة والحديثة فهي :

١ ـ دبس التمور والسكر المقلوب :

يصنع قسم كبير من الدبس في المسابك التي ادخلت الآلة في قسم كبير منها وهي طريقة بدائية على الطريقة الحارة وتتم بغلي التمور وعصـرها بخصاف باستعمال الجذع • يكثف العصير في القدور المفتوحة في الشـتاء وفي اواني خزفية على السطوح في الصيف يستعمل هذا الدبس للاستهلاك وفي صناعة الخل • اما معامل الدبس الحديثة فلا توجد في العراق سوى معمل شركة صناعات التمور والذي يحتاج الى اجهزة تكميلية في استخلاص والتصفية والغسل • ان الدبس المنتج في معمل مصلحة التعليب جيد وان طريقة الاستخلاص هي نصف باردة والتي لا تتجاوز درجة الحرارة عند الاستخلاص اكثر من ٨٠م اذ ان طاقة المعمل محدودة وان صمم للتعليب وليس لصناعة الدبس •

لقد اوصت اغلب تقارير الخبراء على ضرورة الاهتمام بتطوير صناعة الدبس في العراق وقد اقترحت بعض هذه التقارير انشاء معامل حديثـــة

قادرة على انتاج دبس طبيعي مصفى ومقصور باية نسبة اريدت وان يكون قابلا للتحول الى انتاج منتجات مركزة من الفواكه والخضر بعد انقضاء مواسم التمور • ومن المحتمل ان توجد اسواق خارجية واسعة لتصريف مثل هذا الدبس وينبغي في هذا الصدد استخدام مؤسسة بحوث سوقية ذات خبرة تناط بها دراسة امكانية ايجاد اسواق للدبس في البلاد الاجنبية وقد دلت التجارب على انه في الامكان انتاج السكر المقلوب من التمور الا انه ينبغي اجراء دراسات لكلف الانتاج والاسواق • فليس هناك في الوقت الحاضر مدلولات بالكلف كما ان امكانيات السوق لا تبدو مشرقة والجدير بالاشارة الى ان كميات الدبس المصدرة خارج العراق تتراوح حاليا بين ٢٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ طن سنويا •

٢ ـ العلف الحيواني المركز :

اثبتت التجارب التي اجريت في العراق والخارج انه يمكن ادخال التمور الغير صالحة للاستغلال البشري والنوى والعصارة والتمور الفائضة عن حاجة الاسواق الخارجية التي تقدر بحوالي ١٠ ـ ٩٠ الف طن سنوياً في صناعة علائق للدواجن والمواشي بعد خلطها بمواد تكميلية كالكسبة وغيرها • ان تجارب استعمال التمور علفاً للمواشي قد تمخضت عن نتائج حسنة ولا ريب ان في الامكان اطعام ابقار العراق واغنامه كميات جسيمة من التمور • ولعل في الامكان ايضاً ايجاد اسواق خارجية لهذا العلف • ومن الضروري القيام بتجريات اخرى لتعيين افضل تركيب للعلف التمري للاغراض المختلفة • وعلى محطات البحوث الزراعية تزويد نخبة مختارة

---

(١) تقرير عام عن مصلحة التمور العراقية ـ اصدرته مصلحة التمور العراقية (ص ٨٨) •

من المزارعين في انحاء شتى من العراق بهذا العلف على سبيل التجربة وعلى الموظفين الزراعيين الاشراف على استعماله اشرافاً دقيقاً • ولعل في الامكان ايجاد اسواق لتصدير المنتج الى اقطار الشرق الاوسط واوربا ولكن من المنتظر نشوء بعض الصعوبات في خزن العلف ونقله وتصريفه • ويجب دراسة هذه الامكانية دراسة وافية وارسال كميات تجريبية الى الاقطار التي يحتمل ان تؤلف اسواقاً لهذا العلف ولا ينتظر ان يكون المعمل الصغير مشروعاً مربحاً في البداية ولكن المعتقد ان اهمية المعمل تبرر صرف اعانات مالية للمشروع •

« ولقد قامت بعض المؤسسات وعلى رأسها مصلحة التمور العراقية باتخاذ الخطوات الجدية لتنفيذ مشروع العلف الحيواني من التمور فادخلت هذا المشروع ضمن مشاريعها الاستثمارية التي وافق مجلس التخطيط عليها ضمن الخطة الاقتصادية الخمسية الثانية وخصصت المبالغ اللازمة لتنفيذه • وتبلغ كلفة المشروع حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ دينار بطاقة انتاجية تتراوح بين ٥٠ ـ ٨٠ طن يومياً ويستهلك حوالي ١٠ آلاف طن من التمور سنوياً •

٣ ـ الكحول :

ان هذه الصناعة قديمة اذ كانت هناك معاصر بسيطة وبدائية في العراق عام ١٩٢٠ لتحضير العرق • ومن عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩ كانت ثلاث معاصر متطورة نوعا ما ومن عام ١٩٤٠ ـ ١٩٦٧ اسست شركتين لانتاج الكحول والعرق بالطريقة السريعة مستخدمين الآلات الميكانيكية في العصر وهناك معملان لاستخراج الكحول من التمر ، الاول يعود الى شركة التقطير

والمنتوجات الشرقية والثاني الى شركة الصنائع الكيمياوية المصرية ويحتوي المعمل الثاني على اجهزة ومعدات احدث نسبياً من المعمل الاول •

ولقد اشارة بعض تقارير الخبراء بعدم متابعة النظر في زيادة السعة الانتاجية للكحول في العراق • فالمعامل القائمة تشتغل في الوقت الحاضر دون السعة الكاملة بكثير وباستطاعتها تجهيز مقادير اضافية كبيرة من الكحول المستخرج من التمور عند زيادة الطلب في الاسواق المحلية • ومع ان كلفة انتاج كميات اضافية من الكحول ستكون واطئة الا ان معدل كلفة الكحول المنتج من التمور مرتفع بحيث لا يغرى المستوردين الاجانب باستيراده • ولقد اخذ الكحول المشتق بالطرق البزر كميائية يحل في كافة ارجاء العالم محل الكحول المنتج بالتخمير نظراً لكون كلفة انتاجه اوطأ بكثير ، ففي اوربا وغيرها يجري انشاء كثير من المعامل لانتاج كحول الايسوبروبيل بالاشتقاق البتروكمياني وحتى الصادرات الاميركية الآخذة بالتوقف يحتمل ان تتوقف في المستقبل القريب •

٤ ـ صناعات اخرى :

ومن الصناعات المهمة هو الحرير الصناعي ومسحوق الدينامين وشراب الكولا وكذلك المعجنات وبعض الطبخات والاكلات • وقد اقيمت تجارب تطبيقية على صناعات التمور في مختبرات قسم الكيمياء والصناعات الغذائية في كلية الزراعة ببغداد وقد استعملت تمور الزهري المصابة بالحشرات والتي تعود لمواسم ماضية •

ونالت التجارب استحسان واعجاب المختصين واستمرت ثلاث سنوات ومن هذه الصناعات :

أ ـ صناعة المخللات : لقد اجريت عدة تجارب على بعض اصناف تمور الزهدي والخستاوي • وكانت المخللات المنتجة جيدة في طعمها وهي تشبه مخللات الزيتون •

ب ـ ان التجـــارب التي اجريت عـلى الخلال هو (ضغط الخلال بمحلول سكري بتركيز ٤٠٪ من حامض الستريك بعد سلقه لقتل الخلايا وكانت خلال الزهدي والخستاوي والمكتوم) •

جـ ـ لقد وجد بعض الخبراء ان احسن واسهل طريقة لتصـريف التمور في دور الخلال هي فكرة المرملاد حيث استطاع بعضهم انتاج مربى لذيذ النكهة ومقبولا من كل من المستهلك العراقي والاجنبي لان طعمـــه يشبه طعم مربى السفرجل الى حد بعيد •

د ـ لقد اجريت تجارب على ادخال اكبر كمية من التمور في صناعة الجلي والعسل وتقليل نسبة السكر الداخل في الصناعة وقد ظهر بنتيجـــة التجربة ان الجلي والعسل الحاوي على سكر ودبس بتركيز ٦٠٪ هـــو احسن الانواع من حيث الطعم واللون والرجراجية والشفافية ، كما وان العسل المنتج جيد في طعمه ولونه وسيولته كما وان تكاليفـــه هي اقل من المنتجات المحضـــرة من الدبس فقط وهي مقبولة لـــدى الذوق العراقي والاجنبـــي •

هـ ـ ان المشروبات الغازية قد تعددت في العراق واصبح استهلاكها بمثل صناعة استهلاكية كبيرة وهذا مما دعا بعض الخبراء للتفكير في موضوع ادخال التمور في هذه الصناعة وقد تمخضت التجارب في هذا الصدد الى ان القنينة الحاوية على عطر بتركيز ٤ ـ ١٠/١٠٠ سم^{3} من الشـــراب كانت

جيدة ولا يوجد للتمر رائحة ولا طعم واصبح الشراب المشن الى حد كبير .

هذا ولابد من الاشارة ان مشاريع الدبس والعلف الحيواني ومخزن التبريد لتمور البصرة تقع كلها ضمن مشاريع الخطة الاقتصادية ، وتقوم مصلحة التمور العراقية الآن بدراسة العروض المقدمة لانشاء هذه المشاريع . ومن هذه المشاريع معمل لصنع الدبس ينتج خمسة آلاف طن ويستخدم في ذلك سبعة آلاف طن من التمر ، ومعمل للعلف الحيواني طاقته الانتاجية ٨٠ طن يومياً من العلف الكامل ونصف الكامل ويستخدم حوالي عشرة آلاف طن . وكذلك مخزناً للتبريد يكفي لخزن حوالي ثمانية آلاف طن من التمر ويكن الاستفادة منه في خزن مواد غذائية وغيرها عند الحاجة ويساعد على ضغط التمور في التلف وهذا مما يمكن المصلحة من تجهيز الاسواق الخارجية على مدار السنة واطالة فترة الموسم وكذلك يمكنها من التغلب على التفاوت الموسمي للمحصول. ولغرض امتصاص الفائض من التمور لاغراض التصنيع بالاضافة الى زيادة التسويق الخارجي للتمور الا ان التسويق الخارجي يتطلب وقتاً اكثر وجهوداً كبيرة وهو عرضة للهزات السياسية والاقتصادية وغيرها من المشاكل .

هذا وتقوم احدى الشركات الاستشارية الاقتصادية بناء على مبادرة من مصلحة التمور بدراسات استشارية فنية واقتصادية لغرض انتاج مشتقات صناعة متعددة من التمور وفضلات النخيل لغرض انشاء مشاريع صناعية وتمتص فائض التمور وتحقق موارد اضافية او تمنع الخسائر الناجمة من جراء بيع التمور باسعار زهيدة .

جداول احصائية

جدول بكميات التمور الناتجة في العراق خلال العشرة سنوات الاخيرة

الموسم	الانتاج بالطن
١٩٦٠/٩٥٩	٢٧٠ر٠٠٠
١٩٦١/٩٦٠	٣٠٠ر٠٠٠
١٩٦٢/٩٦١	٣٢٠ر٠٠٠
١٩٦٣/٩٦٢	٤٢٠ر٠٠٠
١٩٦٤/٩٦٣	٣٢٠ر٠٠٠
١٩٦٥/٩٦٤	٣١٠ر٠٠٠
١٩٦٦/٩٦٥	٢٨٠ر٠٠٠
١٩٦٧/٩٦٦	٣٨٠ر٠٠٠
١٩٦٨/٩٦٧	٣٣٠ر٠٠٠
١٩٦٩/٩٦٨	٢٦٠ر٠٠٠

جدول بصادرات التمور للاستهلاك البشري وللاغراض الصناعية خلال العشرة سنوات الاخيرة

الموسم	للاستهلاك البشري الكمية بالطن	للاستهلاك البشري القيمة بالدينار	للاغراض الصناعية الكمية بالطن	للاغراض الصناعية القيمة بالدينار	مجموع المصدر الكمية بالطن	مجموع المصدر القيمة بالدينار
٩٦٠/٥٩	١٧٦٠٠١	٥٢٠٩٢٩٩	٥٣٦٢٩	٥٩٢١١٧	٢٢٩٦٣٠	٥٨٠١٤١٦
٩٦١/٦٠	٢١٧٢٢٠	٧٠٩٠٩١٧	٨٤٠٥	١١٤٤٥٠	٢٢٥٦٢٥	٧٢٠٥٣٦٧
٩٦٢/٦١	٢٣٨٩٢٧	٧٠٤٤٠٤٢	٤٩٩٩	٧١٣٤٩	٢٤٣٩٢٦	٧١١٥٣٩١
٩٦٣/٦٢	٢٥٢٠٧٦	٨٢٢٣٠٤٢	٤٩٢٢٠	٦٣٤٧٣٧	٣٠١٢٩٦	٨٨٥٧٧٧٩
٩٦٤/٦٣	٢٢٨٣٥٩	٥٨٨٨٣٨٥	٤٤٣٣٥	٤٨٦٤٢٩	٢٧٢٦٩٢	٦٣٧٤٨١٤
٩٦٥/٦٤	٢٣٠٢٢٧	٦٤٨١٦٠٢	٦٧٣٢٢	٥٣٢١١٠	٣٠٢٥٤٩	٧٠١٣٧١٢
٩٦٦/٦٥	٢١٦٧١٢	٦٣٩٥٠٤٤	٦٣٦٤٠	٥٩٣٣١٢	٢٨٠٣٥٣	٦٩٨٨٣٥٦
٩٦٧/٦٦	٢٦٦٦٦٨	٦٧٥٣٦٦٣	١٣٤٠٣	١١٥٨٨٤	٢٨٠٠٧٢	٦٨٦٩٥٤٧
٩٦٨/٦٧	٢٢٢٦٢٣	٦١٥٨٥٩٤	٤٦١٢٧	٤٠٩٠٦٧	٢٦٨٧٥٠	٦٥٦٧٦٦١
٩٦٩/٦٨	٢٠٠٦٣٧	٦٢٩٣٣٢٨	٥٥٠١٠	٤٨٣٧٦٠	٢٥٥٦٤٧	٦٧٧٧٠٨٨

أسعار شراء التمور من المنتجين المقررة من قبل مجلس الوزراء كما مفصل أدناه

الموسم	حلاوي سعر الطن المتري		خضراوي سعر الطن المتري		ساير سعر الطن المتري		زهدي البصرة سعر الطن المتري		زهدي الفرات سعر الطن المتري		تمور زهدي الفرات الممنونة سعر الطن المتري		الملاحظات
	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	
موسم ٥٧ – ٩٥٨	٣٩٠	١٥	٦٠٠	١٣	٥٢٦	١٢	٦٦٧	١٠	٣٠٠	١٠	٥٠٠	٦	تضمنها المصاريف
موسم ٥٨ – ٩٥٩	٧٤٧	١٥	٩٥٨	١٣	٨٨٥	١٢	٠٠٠	١١	٠٠٠	١٠	٥٠٠	٦	»
موسم ٥٩ – ٩٦٠	٦٨٥	١٩	٥٣٨	١٧	١٠٦	١٦	٦٦٧	١٣	٥٠٠	١٠	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٠ – ٩٦١	٠٥٣	٢٥	٤٧٠	٢١	٤٧٠	٢١	٦٦٧	١٣	٢٥٠	٨	٥٠٠	٦	»
موسم ٦١ – ٩٦٢	٧٣٨	٢٧	١٥٩	٢٤	١٥٩	٢٤	٠٠٠	١٥	٢٠٠	٨	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٢ – ٩٦٣	٧٣٨	٢٧	١٥٩	٢٤	١٥٩	٢٤	٠٠٠	١٥	٢٥٠	٨	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٣ – ٩٦٣	٠٠٠	٢٨	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	١٥	٢٥٠	٨	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٤ – ٩٦٥	٠٠٠	٢٨	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	١٥	٢٥٠	٨	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٥ – ٩٦٦	٠٠٠	٢٨	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	١٥	٥٠٠	٩	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٦ – ٩٦٧	٠٠٠	٢٨	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	٢٤	٢٥٠	١٥	٥٠٠	٩	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٧ – ٩٦٨	٧٥٠	٢٢	٠٠٠	١٩	٠٠٠	١٩	٧٥٠	١٠	٥٠٠	٩	٥٠٠	٦	»
موسم ٦٨ – ٩٦٩	٧٥٠	٢٢	٠٠٠	١٩	٠٠٠	١٩	٧٥٠	١٠	٥٠٠	٩	٥٠٠	٦	»

جدول صادرات التمور حسب الاوعية خلال العشر مواسم الاخيرة

الموسم	بالصندوق طن	بالخصاف طن	بالاكياس طن	بالصفائح طن	في الاوعية الاخرى جلد وركوك سلال	المجموع طن
١٩٦٠ – ٥٩	٤٣ر٨٧٦	٩١ر٤٨٤	٣٣ر٢٩٥	٧ر٢٤٢	٠ر١٠٤	١٧٦ر٠٠١
١٩٦١ – ٦٠	٦٢ر٦٦٣	٩٥ر٩٦٣	٥٠ر٣٣٨	٧ر٩٧٤	٠ر٢٨١	٢١٧ر٢٢٠
١٩٦٢ – ٦١	٤٥ر٦٦١	١١٩ر٧٨٦	٦٢ر٠٥٥	١١ر٣٦٣	٠ر٠٦٢	٢٣٨ر٩٢٧
١٩٦٣ – ٦٢	٦٤ر٤٦٣	٩٢ر٩٦٧	٨٠ر٦٨٥	١٣ر٧٨٠	٠ر١٨١	٢٥٢ر٠٧٦
١٩٦٤ – ٦٣	٣٤ر٥٠٤	١٢٣ر٤١٥	٦٠ر٥٧٧	٩ر٥٩٧	٠ر٢٦٣	٢٢٨ر٣٥٧
١٩٦٥ – ٦٤	٣٨ر٧٥١	١٢٨ر٢٦٦	٦١ر٠٦٥	٥ر٦١٢	١ر٥٣٣	٢٣٥ر٢٢٧
١٩٦٦ – ٦٥	٣٨ر٠١٥	١٠٥ر٥٩٠	٦٥ر١٤٢	٦ر٠٥٠	١ر٩١٦	٢١٦ر٧١٣
١٩٦٧ – ٦٦	٤٦ر٠٨٧	١٤٣ر١٩٠	٧١ر٨٢٧	٦ر٦٦٣	٠ر٧٠٣	٢٦٨ر٤٦٩
١٩٦٨ – ٦٧	٤٥ر١٤٠	٩٩ر٩٢٧	٧٢ر٠٥٥	٣ر٩٧١	١ر٥٣٠	٢٢٢ر٦٢٣
١٩٦٩ – ٦٨	٤٦ر٣٠٢	٧٦ر٦٠٩	٧٣ر٦٧٩	٣ر٣٥١	٠ر٦٩٤	٢٠٠ر٦٣٧

جدول صادرات التمور حسب وسائط النقل

خلال العشر مواسم الاخيرة

الموسم	بالبواخر	بالسفن الشراعية والجنائب	في الطرق البرية	المجموع
	طن	طن	طن	طن
موسم ٥٨ ـ ١٩٥٩	٢٣٧ر٥٠٣	١٨ر٠٩٥	٤٦ر٠٦١	٣٠١ر٦٥٩
موسم ٥٩ ـ ١٩٦٠	١٢٤ر٥٠٩	١٤ر١٣١	٣٧ر٣٦١	١٧٦ر٠٠١
موسم ٦٠ ـ ١٩٦١	١٧٠ر٩٧٥	١٦ر٠٠٨	٣٠ر٢٣٧	٢١٧ر٢٢٠
موسم ٦١ ـ ١٩٦٢	١٨٧ر٢٢١	١٦ر٤٠٩	٣٥ر٢٩٧	٢٣٨ر٩٢٧
موسم ٦٢ ـ ١٩٦٣	٢١١ر٠٠١	١٢ر٣٩٣	٢٨ر٦٨٢	٢٥٢ر٠٧٦
موسم ٦٣ ـ ١٩٦٤	١٩٦ر٩١٣	٤ر٤٣٥	٢٦ر٨٠٩	٢٢٨ر٣٥٧
موسم ٦٤ ـ ١٩٦٥	١٦٤ر٠٤٤	٥٧ر٦٩٥	١٣ر٤٨٨	٢٣٥ر٢٢٧
موسم ٦٥ ـ ١٩٦٦	١٦٧ر٦٥٨	٣١ر٦٤٤	١٧ر٤١١	٢١٦ر٧١٣
موسم ٦٦ ١٩٦٧	١٨٩ر٢٩٧	٤٨ر٠١٧	٣١ر١٥٥	٢٦٨ر٤٦٩
موسم ٦٧ ـ ١٩٦٨	١٦٢ر٩٣٨	٤٣ر٢٥٢	١٦ر٤٣٣	٢٢٢ر٦٢٣

صادرات الدبس الى خارج العراق للعشر سنوات الماضية

السنة	الكمية
١٩٥٩	٢ر٧٢٢
١٩٦٠	٢ر٨١٧
١٩٦١	٠ر٦٩١
١٩٦١	٢ر١٧٥
١٩٦٣	٤ر٤٠٥
١٩٦٤	٤ر٣٠٦
١٩٦٥	٢ر٧١١
١٩٦٦	١ر٩٥١
١٩٦٧	٢ر٢٠٢
١٩٦٨	١ر٧٥٣

جدول بكميات التمور المتبقية والمدورة الى الموسم التالي
خلال العشر سنوات الاخيرة

المواسم	الكمية المتبقية والمدورة الى الموسم التالي بالطن
موسم ١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٠٥ر٠٠٠
موسم ١٩٥٩ - ١٩٦٠	٣٠ر٠٠٠
موسم ١٩٦٠ - ١٩٦١	—
موسم ١٩٦١ - ١٩٦٢	٢٠ر٠٠٠
موسم ١٩٦٢ - ١٩٦٣	١١٥ر٠٠٠
موسم ١٩٦٣ - ١٩٦٤	٤٠ر٠٠٠
موسم ١٩٦٤ - ١٩٦٥	٢٥ر٠٠٠
موسم ١٩٦٥ - ١٩٦٦	٥ر٠٠٠
موسم ١٩٦٦ - ١٩٦٧	٦٠ر٠٠٠
موسم ١٩٦٧ - ١٩٦٨	٥٠ر٠٠٠

أقيام الصادرات المحلية الى خارج العراق خلال السنين التقويمية المذكورة أدناه ومنها أقيام التمـــور بموجب مجموعات دائرة الاحصـــاء المركزية

السنة التقويمية	مجموع مبالغ الصادرات المحلية دينـــار		مجموع أقيام التمور دينـــار	النسبة المئوية
١٩٥٨ التقويمية	١٤ر٢٤٧ر٦٩٠	منها اقيام تمور	٢ر٨٥٨ر٠٨٨	٢٠ر٠٠٦٪
١٩٥٩ »	١١ر٤٦٤ر٧٦١	» » »	٣ر٨١٩ر٥٦٥	٣٣ر٣١٦٪
١٩٦٠ »	٩ر٩٧٠ر٠٥٥	» » »	٤ر٠٤٨ر٣٠٩	٥٠ر٧٩٤٪
١٩٦١ »	٧ر٨٧٤ر٣٤٢	» » »	٢ر٨٠٧ر٠٢٠	٣٥ر٦٤٨٪
١٩٦٢ »	١٩ر٣١٧ر٢٧٢	» » »	٧ر٠٥٤ر١٧٣	٣٦ر٥٠٦٪
١٩٦٣ »	١٦ر٧٢٦ر٣٧٢	» » »	٩ر٠٣٤ر٤٣٦	٥٤ر٠١٣٪
١٩٦٤ »	١٥ر٢٩٠ر٧٤٨	» » »	٦ر١٥٠ر١٤١	٤٠ر٢٢١٪
١٩٦٥ »	١٨ر٩١١ر٢٥٠	» » »	٥ر٧٤١ر١٨٥	٣١ر١٣٣٪
١٩٦٦ »	٢٣ر٢٧٧ر٨٧٥	» » »	٦ر٤٦٦ر٠٤٤	٢٧ر٧٧٧٪
١٩٦٧ »	١٧ر٦٤٣ر٩٤٨	» » »	٦ر٧٤٢ر٦٨٥	٣٨ر٢١٦٪

ملحوظـــة

أن قيمة الصادرات منذ سنة ١٩٥٨ وحتى نهاية سنة ١٩٦١ محسوبة على اساس (سيف) وان قيمة الصادرات للسنين الاخرى المبتدئة من سنة ١٩٦٢ ولغاية ١٩٦٧ محسوبة على اساس (فوب) ٠

مصـــادر الدراسة

١ – دكتور محمد جواد العبوسي : مشكلات التقدم الاقتصـادي في العراق (القطاع الزراعي) .

٢ – دكتور بهاءالدين شبر : التمور العراقية واقعها ومشـاكلها والحلول المقترحـــة لها (تقرير مقدم الى المؤتمر الاول للزراعيين العراقيين) (٧ – ١١) كانون الثاني ١٩٦٩ .

٣ – تقرير عام عن التمور العراقية اصدرته مصلحة التمور العراقية .

٤ – التقارير السنوية التي اصدرتها مصلحة التمور العراقية .

(5) "Analysis and projections of consumption demend: Methodological notes". Industrialzation and Productivity bulletion 9. United nations Newyork 1965 pp 49—81.

٦ – تقارير مختلفة اعدها البنك الدولي للاعمار والانشاء عن حالات الطلب على السلع الزراعية في العالم .

الفهرست

الصفحة	الموضـــوع
٣	مقدمـــة
٤	الفصل الاول ـ اهمية التمور في الاقتصاد العراقي •
٢٣	الفصل الثاني ـ صادرات التمور والمشاكل التي تعترضها
٦٠	الفصل الثالث ـ الاساليب المقترحة لتنظيم تجارة التمور
٨٤	الفصل الرابع ـ تصنيع التمور •
٩٠	جداول احصائية •

BUSINESS

OCT 27 1976

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU51875950
HC497.I7 S34 Iqtisadiyat al-tumur

al-Samarra i.
Iqtisadiyat al-tumur
al-Iraqiyah.

HC-497-.I7-S34